

## أولاً: الإطار المنهجي للبحث

### تمهيد:

هنالك أهمية خاصة لدراسة المعايير المحاسبية حيث أنها تحكم عمل الوحدات المحاسبية وعلى ضوء معايير محاسبية يتم عرض القوائم المالية وإعداد مجموعة واحدة من القوائم المالية ذات العرض العام لمواجهة الاحتياجات المتعددة للمستخدمين المعنيين من أجل ان تعبر تلك القوائم بعدالة ودقة على المركز المالي للمنشأة ونتائج أعمالها و تدفقاتها النقدية لتعين في مواجهة وتدنيه المخاطر المحتملة لأثار التحيد وسوء التعبير والغموض وعدم الثقة وعدم القابلية للمقارنة والالتزام بالمعايير التي توضح كيفية توظيف تلك القوائم وما تحتويها من عناصر رئيسية وهي تلك القوائم التي يتم إعدادها بصورة منتظمة ودورية بحسابات وهي توفر الحد الأدنى من المعلومات التي يمكن أن تحقق أهداف المحاسبة المالية.

إن المحاسبة تهدف إلى تحقيق وظيفتين أساسيتين هي القياس وإدخال المعلومات لمستخدميها لمساعدتهم في اتخاذ القرارات لذا فإنه يجب إتباع قواعد وسياسات محاسبية تؤدي إلى أن تضع المعلومات الاقتصادية أو المحاسبية المعروضة عن الحقائق و العلاقات الأساسية المتعلقة بالمنشأة ويتعاضد دور المحاسبة بمختلف فروعها كنظام الإنتاج المعلومات ذات المنفعة، من خلال توصيل المعلومات المالية الهامة لشرائع مختلفة واسعة من المجتمع سواء التقت مصالحهم أم تعارضت وذلك في شكل قوائم وتقارير مالية تعكس ما وقع في المنشآت الاقتصادية من أحداث متماثلة مما له بالغ الأثر في اتخاذ القرارات الاقتصادية و الاستثمارية وبعد قيام الثورة الصناعية وظهور شركات المساهمة لعامة بحجمها الضخم وتجمع رؤوس الأموال الضخمة في أيدي هذه الشركات ظهرت الحاجة إلى معلومات

محاسبية دقيقة وصحيحة ومناسبة لكل الاحتياجات وهذه المعلومات لا يمكن توفيرها إلا من خلال القوائم المالية التي تمثل مخرجات النظام المحاسبي.

وانطلاقاً من أهمية القوائم المالية كمخرجات للنظام المحاسبي القائم في المنشأة يتوجب إعداد هذه القوائم على أسس تتفق مع متطلبات الإفصاح عن الأمور الغامضة ذات التأثير النسبي الهام في عملية اتخاذ القرار إذ أن أي خلل في المعلومات التي تحتويها هذه القوائم من شأنه أن يفقدها أهميتها وبالتالي التأثير على قرار الاستثمار الذي يعتبر من القرارات الهامة والخطيرة مما يستلزم توافر معلومات على درجة كبيرة من الدقة والموضوعية.

#### مشكلة البحث:

تكلمت مشكلة البحث في أن عدم التزام المحاسب بالمعايير المحاسبية الدولية في الممارسات المحاسبية المختلفة يؤثر سلباً على دقة القياس المحاسبي في الوحدات المحاسبية المختلفة.

#### تساؤلات البحث:

١. هل القياس وفق المعايير المحاسبية يقلل من التحديات نقص الجودة في المعلومات المحاسبية؟
٢. ما هي علاقة لمحاسبة بالقياس المحاسبي؟
٣. ما هو أثر القياس المحاسبي على جودة الأداء في الوحدات المحاسبية.

## أهمية البحث:

ترجع أهمية البحث العلمية في ابراز جهد المعايير المحاسبية في سلامة ودقة القياس المحاسبي فكلما تم الالتزام بتطبيق المعايير أدى ذلك إلى دقة وسلامة وجودة القياس المحاسبي في الوحدات المحاسبية المختلفة.

كما ترجع أهمية البحث العملية في توحيد الأداء في الوحدات المحاسبية المختلفة وتوفير معلومات محاسبية دقيقة لكافة المستخدمين وتسهيل عملية المقارنة بين النتائج والأعمال بين عدد من السنوات.

## أهداف البحث:

ويرمي البحث إلى تحقيق الأهداف التالية:

1. التعرف على مفهوم وأساليب القياس المحاسبي في ظل المعايير المحاسبية الدولية.
2. التطرق إلى معايير المحاسبية الدولية والأسباب الرئيسية التي أدت إلى ظهورها.
3. الوقوف على أهمية القياس المحاسبي في الوحدات المحاسبية.

## فرضيات البحث:

1. تطبيق القياس وفق معايير محاسبية موحدة يزيد من جودة المعلومات المحاسبية يمكن من مقارنة المعلومات المحاسبية في القوائم المالية.
2. الالتزام بالمعايير المحاسبية وفهمها يزيد من دقة القياس المحاسبي.
3. القياس المحاسبي الدقيق يؤدي إلى جودة الاداء في الوحدات لمحاسبية الحكومية.

## منهجية البحث:

اعتمد البحث على مناهج متعددة الجوانب منها المنهج التاريخي لاستعراض الدراسات السابقة ذات العلاقة بموضوع البحث المنهج الاستقرائي لصياغة مشكلة البحث المنهج الاستنباطي لصياغة فروق البحث، المنهج الوصفي التحليلي وذلك لتحليل بيانات الدراسة الميدانية.

## مصادر جمع البيانات:

اعتمد البحث على مجموعتين من المصادر:

١. المصادر الثانوية: تتمثل في الكتب والمراجع والدوريات العلمية و البحث في شبكة (الانترنت).
٢. المصادر الأولية: تتمثل في اداة الدراسة والاستبيان.

## حدود البحث:

- الحدود المكانية: محلية بربر
- الحدود الزمانية: ٢٠١٩م

## هيكل البحث:

يتكون البحث من مقدمة و ثلاثة فصول وخاتمة، تتمثل المقدمة على الاطار المنهجي ، الفصل الأول المعايير المحاسبية ويشتمل على مبحثين، المبحث الأول: مفهوم وأهداف المعايير المحاسبية وأهميتها والمبحث الثاني أنواع المعايير المحاسبية وشرح معيار الإفصاح، الفصل الثاني القياس المحاسبي ويشتمل على مبحثين: المبحث الأول: مفهوم وأهمية القياس المحاسبي وأساليبه، والمبحث الثاني: مفهوم

وأنواع التقارير والقوائم المالية، الفصل الثالث الدراسة الميدانية ويشتمل على مبحثين  
المبحث الأول نبذة تعريفية عن محلية بربر المبحث الثاني: إجراءات الدراسة  
الميدانية و تحليل البيانات واختيار الفرضيات، الخاتمة تشتمل على النتائج  
والتوصيات والمصادر والملاحق.

## **الفصل الأول**

### **المعايير الحاسوبية**

**ويشتمل على المباحث التالية:**

**المبحث الأول: مفهوم وأهداف المعايير الحاسوبية وأهميتها**

**المبحث الثاني: أنواع المعايير الحاسوبية**

## المبحث الأول

### مفهوم وأهداف المعايير المحاسبية وأهميتها

أولاً: مفهوم المعايير المحاسبية:

يوجد هناك العديد من المنظمات الدولية التي تذهب لوجود توافق دولي على معايير محاسبية، وتكون هذه المعايير الأساس الذي تحتكم إليها الدول المختلفة عند إعداد القوائم المالية ومن هذه الهيئات لجنة المعايير المحاسبية الدولية (I.A.S.C) إتخذ المؤتمر المحاسبي العالمي العاشر في مدينة لندن الاستوائية عم ١٩٧٢م وقدمت بريطانيا مشروعاً خاصاً بتكوين لجنة معايير المحاسبة الدولي (Interafora Acoorung santsitks ocmmeel) وقامت بريطانيا وكندا والولايات المتحدة الأمريكية وعن طريق ممثلها بدراسة هذا المشروع وانضم لاحقاً لهذه اللجنة استراليا - فرنسا - ألمانيا - اليابان - هولندا والمكسيك ، وتم تكوين لجنة المعايير المحاسبية الدولية عام ١٩٧٣م ومركزها لندن ويبلغ عدد الهيئات المهنية الممثلة في هذا اللجنة ١٥٢ هيئة تمثل ١١٢ دولة ومن أهداف لجنة معايير المحاسبية الدولية تطوير معايير المحاسبة الدولية، وتوضيح التطبيقات المختلفة لهذه المعايير وتحقيق أهداف المنشأة الصغيرة والمتوسطة والكبيرة الحجم، من خلال إيجاد وتطوير استخدامات هذه المعايير واقتراح الحلول المناسبة في حالة إيجاد وتطوير استخدامات هذه المعايير واقتراح الحلول المناسبة في حالة وجود معايير محاسبية محلية أو دولية، وتعمل هذه اللجنة بشكل مستمر على تطوير هذه المعايير بما يتناسب والتطورات الاقتصادية والاجتماعية على المستوى العالمي.

ويوجد هناك تعاون وثيق بين هذه اللجنة والمنظمة الدولية للهيئات البورصة والتي تهتم بالامور التي تخص اسواق رأس المال العلمية من حيث المعايير التي

تحكم إدراج الأسهم في الأسواق المالية والتجارة الداخلية وغيرها وبدأ التعاون حالياً من لجنة المعايير المحاسبية مع الهيئات المحاسبية الدولية الأربع وهي استرالية والكندية والبريطانية والأمريكية وانضمت إليه فيما بعد نيوزلندا.

وهناك اهتمام واضح بين هذه الهيئات لحل المشاكل الخاصة بإعداد تقارير الأداء المالي وتكوين الأعمال المحاسبية عن الأوراق المالية، وكان الهدف من تكوينها العمل على إصدار معايير محاسبية تلبي حاجات مستخدمي القوائم المالية وتكوين هذه المعايير أداءاً للتحقيق من مدى مصداقية القوائم المالية وإعدادها وفقاً لأسس ومعايير محاسبية مقبولة<sup>(١)</sup>.

وأيضاً الهدف الرئيسي لهذه اللجنة يمكن من محاولة إصدار معايير يمكن قبولها وتطبيقها في معظم دول العالم، تمثل لجنة المعايير جهة مستقلة غير تابعة لأي حكومة معينة أو منظمة مهنية الغاية الرئيسية لها تحقيق التوحيد المحاسبي في المبادئ المحاسبية لاستخدامه قبل المنظمات والأعمال و الجهات الأخرى في أنحاء العالم المهتمة بالعمل المحاسبي والتقارير المالية.

وحدد دستور اللجنة أهدافها بما يلي:

١. إعداد ونشر المعايير المحاسبية لأجل الصالح العام والتي تراعي عند تقديم قوائم مالية وتشجيع القبول بها والعمل بموجبها على مستوى العالم.
٢. العمل بشكل عام على تصوير وتوافق الأنظمة والمعايير المحاسبية والإجراءات المتعلقة بإعداد القوائم المالية.

وقد تم تفويض عمليات اللجنة في مجلس معين من المنظمات الاعضاء. ويستفيد المجلس من النصائح المقدمة من المجلس الاستشاري والمجموعة الاستشارية

---

(١) وليد عبدالقادر ، أسس المعايير المحاسبية الدولية، ص ١١-١٢.

وفي حالة وجود تعارض بين المعايير المحاسبية والقوانين والتشريعات المحلية يتم تفضيل القانون أو التشريع المحلي على المعيار، إن رغبت الدولة في تطبيق المعيار في ذلك (٢).

منذ عام ١٩٨٣م ضمت اللجنة المعايير الدولية لجميع الجهات المحاسبية المهنية والذين هم أعضاء في الاتحاد الدولي للمحاسبين وبالتالي أصبح في لجنة المعايير لدولية أكثر من مائة دولة يمثلون أكثر من مليون محاسب.

تعد لجنة المعايير الدولية اجتماعاً يضمن جميع الأعضاء كل سنتين ونصف وعلى الرغم من إن لجنة المعايير الدولية قد تأسست عام ١٩٧٣م والاتحاد قد أضاف بعداً علمياً تستفيد منه اللجنة في الحصول على تعويض واسع وتحافظ اللجنة على استقلاليتها عن الاتحاد الدولي للمحاسبين، عن طريق وجود دستورها الخاص بها والذي لا يمكن تغييره إلا باجتماع الأعضاء إلا أن مجلس الاتحاد الدولي للمحاسبين يكون مسئولاً عن انتخاب المؤسسات لمهنية والتي تكون اعضاء في مجلس لجنة المعايير الدولية (٣).

### تعريف المعايير المحاسبية الدولية:

إن المعايير المحاسبية الدولية هي مبادئ محاسبية أصبحت مقبولة على العهد العالمي وهي تحسن وتتسق النظم والمعايير المحاسبية والإجراءات المتعلقة بالنظر التي تعرض فيها منظمة ما كشوفها المالية كما انها توفر معياراً متماسكاً بشأن ادراج المعلومات المالية في التقارير المالية القانونية ، وأن مصداقية المعايير المحاسبية الدولية مضمونة نظراً لمستواها الرابع و الاعتراف الدولي بها والاجراءات الصارمة التي تتبع في اعدادها شرحها، ولذا فإن إمكانات مقارنة اعداد التقارير

(٢) وليد عبدالقادر ، مرجع سابق ذكره، ص ٤١-٥٠.

(٣) حسين القاض، النظرية المحاسبية، عمان دار العالمية للنشر ٢٠٠١، ص ٨٧-٩٠.

المالية وتوافقها وتحسينها باستمرار تعتبر من ضمن الدعامات الأساسية لهذه المعايير المحاسبية الدولية للبيع ذروته بظهور معيارين معترف بهما دولياً وهما:

المعيار المحاسبي الدولي لاعدد التقارير المالية الذي أعلنه المجلس الدولي لمعايير المحاسبية والمعيار الدولي لمحاسبة القطاع العام الذي أعلنه الاتحاد الدولي للمحاسبين وتركز المعايير الدولية لمحاسبة القطاع العام على القطاع العام والقطاع غير المقدر للربح وهي مستعدة ومماثلة للمعايير المحاسبية الدولية والمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية رغم أن المعايير الدولية الجديدة لمحاسبة القطاع العام فعلى مجمل المثال وبدءاً من عام ٢٠٠٠م اصبح لزاماً على جميع المؤسسات الاوربية المهمة ان تستند في تقاريرها على المعايير المحاسبية الدولية والمعايير لاعداد التقارير المالية.

وهناك العديد من المنظمات الدولية الرئيسية والمنظمات الأخرى مثل منظمة التعاون الاقتصادية والتنمية ومنظمة حلف الأطلس والاتحاد الأوربي قد طالبت المعايير الدولية لمحاسبة القطاع العام في إعداد تقاريرها المالية وهناك عملية أخرى في التنفيذ تهدف إلى جعل المعايير الدولية تتقارب مع المعايير الأخرى مثل المعايير المحاسبية المقبولة دولياً في الولايات المتحدة<sup>(٤)</sup>.

ولكي يتمكن المراجعون في المنظمات من اعداد الكشوف المالية بما يتفق والمعايير المحاسبية الدولية لاعداد التقارير المالية أو المعايير الدولية لمحاسبة القطاع العام فإن على تلك المنظمات التي تطبق هذه المعايير أن تلتزم بها جميعها إلى فترة انتقالية قبل أن تصبح في موقف يسمح لها بتطبيق المعايير المحاسبية الدولية.

---

(٤) عبد عطا الله السيد، المفاهيم المحاسبية الحديثة، (اعمال دار الرواية للنشر والتوزيع ٢٠٠٤م)، ص ١٧٠-١٧١.

وتؤدي الكشوف المالية التي يتم إعدادها بموجب المعايير المحاسبية الدولية إلى تحسين في الإدارة العامة وفي الإشراف اتخاذ القرارات الإدارية كذلك التي تساعد في تحسين الإدارة في توجيه الموارد وفي فاعلية التنفيذ العملي وتحقق النتائج ونظراً لأن القطاعين العام والخاص يلتزمان بصورة متزايدة بالمعايير المحاسبية الدولية فإن الجهات المصلحة من الحكومات والقطاع الخاص والتي تساهم في البرامج تتوقع أن تلتزم التقارير المالية للبرنامج مع معنى الوقت بهذه المعايير (٥).

فإن المعايير المحاسبية هي عبارة عن مجموعة من المقاييس الإشارات المرجعية الموضوعية والمحددة يستند عليها المحاسب في اتخاذ عمله من قياس واثبات وإفصاح عن المعلومات حول الأحداث الاقتصادية للمشروع، ولكن هل هذه المعايير تتم بالشمولية والقبول من قبل الجميع بغض النظر عن اختلاف بيئاتهم أم أنها تخص مجموعة معينة في الواقع إن المنتبغ للتطور التاريخي للمعايير المحاسبية يرى أن المعايير المحاسبية يمكن تقسيمها إلى حد كبير بالقوانين الوضعية الأخرى التي يتم وضعها من قبل أعضاء المجتمع بناء على احتياجاتهم وتجربتهم وخبرتهم في الحياة.

ولطالما أن هذه الاحتياجات والتجارب تختلف من دولة إلى أخرى فإن صلاحية وقبول هذه القوانين سيكون محصوراً في حدود تلك الدول وبالمثل يمكن القول أن المعايير المحاسبية تعكس مجموعة من القواعد التي توضع بمعرفة وتجربة مجموعة من المحاسبين الأكفاء مهنيين وكفيين يتفق عليها فيما بينهم لتشكيل الإطار العام الذي يحكم عمل المحاسبين وتوحيد الأساس لتقييم أدائهم في بيئة معينة (٦).

---

(٥) سيد عطا الله، مرجع سبق ذكره، ص ١٧١.  
(٦) فتاح علي الصالح المحاسبة الدولية، دار التقدم العلمي، ٢٠٢٠م، ٥٨-٥٩.

### ثالثاً: أهداف المعايير المحاسبية الدولية:

- ١- ان تكون هنالك قدرة وسهولة لإجراء المقارنات بين القوائم المالية والمعلومات التي تحتويها عالمياً بحيث يساعد ذلك المستشارين الأجانب في فهم مدلولات القوائم المالية المنشورة وإمكانية إجراء المقارنات اللازمة عند الحاجة إليه.
- ٢- أن يتم إعداد القوائم المالية على أسس متشابهة وهذا يعمل على تسهيل المهمة بالنسبة للشركات المحاسبية المالية المنتشرة حل العالم التي لها فروع منتشرة في دول مختلفة وكذلك يساعد أيضاً على تبادل الخبرات والمهارات لهؤلاء الموظفين.
- ٣- تحتاج المؤسسات إلى أن يكون هنالك عمليات مقارنة سهلة بين القوائم المالية المختلفة لتلك الشركات من أجل تحليلها و تقييمها واتخاذ القرارات المناسبة لمنح القروض والتسجيلات المختلفة وهذا لا يمكن توفيرها بدون وجود معايير وأسس.
- ٤- توفير الوقت وتخفيض تكلفة إعداد البيانات المالية بدلاً من أن يتم إصدار تقارير مالية مختلفة ومعينة على أسس محلية غير متشابهة يتم إصدار تلك التقارير على أساس واحد وهو المعايير المحاسبية الدولية وهذا من شأنه أن يوفر التكلفة والجهد اللازمين لإعداد تلك التقارير.
- ٥- الحاجة الملحة إلى حماية الأموال المنتشرة في الاسواق المالية حيث أن حركة الاستثمار في الاسواق المالية تعتبر واسعة النطاق خاصة في ظل وجود حوافز لهذا النوع من الاستثمارات وسهولته.
- ٦- من أجل أن تكون القوائم المالية معدة على أسس متشابهة بين الدول من فهم القوائم لا بد من فهم القوائم المالية واتخاذ قراراتهم الاستشارية الملائمة وذلك لان المستثمرين والمحللين الماليين يحتاجون لأن تكن القوائم المالية واضحة

ويمكن الاعتماد عليها ومقارنتها لمعرفة طبيعة الاختلافات لموجودة إن وجدت بين تلك القوائم<sup>(٧)</sup>.

ظهرت خلال التسعينات من القرن العشرين اقتصاد عالمي حقيقي حلت فيه العديد من الشركات الأمريكية بدأ مهماً من إيراداتها وارباحتها في الأسواق الأجنبية تواجهه الشركات متعددة الجنسية بعض القرارات المتعلقة بتوزيع الموارد من أكثر الاستخدامات المتاحة لها كفاءة ولا يمكن تحقيق هذه التوزيعات دون وجود معلومات دقيقة وموثقة وتواجه الشركات التي تسعى للحصول على رؤوس الاموال او العرض الاستثمارية عبر الحدود مشاكل تتعلق بالوقت والتكلفة حيث يجب على هذه الشركات التوفيق بين قوائمها المالية والقواعد المحاسبية للبلد الذي تسعى للحصول على رأس المال فيه، كما يجب على المستثمرين تحديد الاختلافات الاجنبية الخارجية في التقارير ويتطلب الاقتصادي الذي يتم بالعلومة المتزايدة ضرورة تبسيط هذه العملية فلذلك هنالك دافع للتوفيق بين معايير المحاسبة الدولية وهنالك عوامل عديدة ساهمت في الحاجة إلى مداخل جديدة لوضع معايير المحاسبة الدولية تتمثل في:

١- النمو السريع في أسواق رأس المال رأس المال الدولية، إلى جانب الزيادة في التسجيل والإدراج والاستشارات عبر الحدود وهذه القضايا قامت إلى بذل الجهات المشرفة على شؤون الأوراق المالية لجهود تهدف لتطوير (جواز سفر) مشترك لتسجيل وإدراج الأوراق المالية العابرة للحدود وتحقيق قدرة اكبر على المقارنة في التقرير المالي.

٢- جهود المنظمات المالية والهيئات الإقليمية والتنظيمات التجارية الحرة في دول أمريكا الشمالية لإزالة الحواجز أمام التجارة الدولية.

---

(٧) وليد عبدالقادر، مرجع سبق ذكره؛ ص ١٤-١٥.

- ٣-الاتجاه العام نحو دولية (عولمة) تنظيم الاعمال.
- ٤-التأثير المتزايد لمعايير المحاسبة الدولية على متطلبات المحاسبة (ممارستها على المستوى القومي).
- ٥-تسارع التحديث والأفكار في عمليات مشروعات الأعمال.
- ٦-طلب المستخدمين المتزايد على الأنواع الجديدة من المعلومات المالية ومعلومات الأداء الأخرى.
- ٧-التطورات الجديدة في التوزيع الالكتروني للمعلومات المالية ومعلومات الاداء الأخرى.
- ٨-الحاجة لمتزايدة للمعلومات المالية المتلائمة وغيرها من معلومات الأداء الأخرى في كل من الدول المتحولة من الاقتصاد المخطط مركزياً إلى اقتصاد السوق والدول النامية والاقتصاديات المتحولة إلى التصنيع حديثاً<sup>(٨)</sup>.

بشكل عام يمكن القول أن المعايير تلعب دوراً مهماً في حياة الانسان وقد يكون من الصعب على الإنسان تخيل النظام بالحياة وتصورها بدون وجود أي من هذه المعايير طبيعية كانت أو صيغة أو لو لجهة فهذه المعايير تستخدم كمقياس من قبل الفرد والدولة وللعامّة من مراقبة تنفيذ وتقييم الانشطة المختلفة والسؤال هنا هو هل يمكن ان ينجز الافراد والمؤسسات اعمالهم وهل يمكن مراقبة وتقييم ادارتهم بدون استخدام المقاييس؟ بالتأكيد الإجابة تكون بالنفي، فما هو الامر بالنسبة للمعايير المحاسبية هل يمكن للمحاسب أن ينجز عمله بدون وجد للمعايير المحاسبية؟

---

(٨) رتشارد شرودر، وآخرون، تعريب د/ احمد حجاج المحاسبة المتوسطة، الرياض: دار المريخ للنشر، ١٩٩٥م، ص٥٤-١١٥.

إن وجود المعايير المحاسبية يعزز موضوعية المخرجات المحاسبية، حيث أن موضوعية القياس التي تنظمها المحاسبة لا يمكن تحقيقها إلا بوجود إطار نظري متكامل يحكم عملية التطبيق.

ومن هنا جاء ما يعرف بالتنظيم المحاسبي وهو محاولة وضع إطار عام للممارسات المحاسبية وذلك بتنظيم هذه الممارسات ووضع ضوابط وحلول المشاكل التي قد تواجه التطبيق العلمي لها، وبالتالي يمكن القول بأنه بدون وجود لهذه المعايير المحاسبية سوف يكون هنالك ما يشبه الفوضى المحاسبية حيث أ، الاختلافات سوف تكون كبيرة بين المحاسبين في معالجة نفس الممارسات المحاسبية وهو ما قد يساء استغلاله من قبل المحاسبين في الغش والتلاعب مما يقلل من وضوعية وعدالة المخرجات المحاسبية.

ويمكن الإشارة هنا للالتزامات المالية والمشاكل التي أحدثت بعد تفاقم الكساد بدول النظام الرأسمالي بين عام ١٩٢٩م - ١٩٣٣م مما أدى بالشركات التي تقف على هاوية الإفلاس إلى نشر بيانات مضللة لتظهر مشروعاتها بوضع مالي أفضل من الوضع الحقيقي لها وكان هذا التحليل من خلال إقرار سياسات محاسبية تؤدي إلى رفع قيمة الأصول أو زيادة الأرباح بشكل مغاير الواقع للحد من التلاعب والمضار الناتجة عنه ظهرت الحاجة إلى وضع معايير ومبادئ للمحاسبة تتبع من كونها تحمل كأساس للتأكد من الحصول على أكبر قدر من العدالة لمخرجات الأنظمة المحاسبية<sup>(٩)</sup>.

---

(٩) فتاح علي صالح، مرجع سابق ذكره، ص ٦٠-٦١.

## خامساً: مفاهيم عامة حول معايير المحاسبة:

تعتبر معايير المحاسبة عبارة عن مجموعة من القواعد الخاصة بإعداد الحسابات وعرضها بالقوائم المالية والأسس العامة المتفق عليها للتطبيق السليم بهدف ضبط الممارسة المحاسبية ولهذا سعت عدة دول إلى إصدار المعايير المحاسبية الخاصة وذلك لدعم بياناته.

### ١. مدخل إصدار المعايير المحاسبية:-

تعتمد طريقة الإصدار أساساً على شكل الطلب على المعلومات وعملية تنظيم توجد أربعة مداخل لإصدار المعايير المحاسبية الدولية في العالم هي:

#### أ/ المدخل السياسي البحث:

يعتمد هذا المدخل على التشريع في إصدار المعايير المحاسبية وهو منتشر في الإدارة الأوروبية وعلى وجه التحديد فرنسا وأمريكا اللاتينية ويعتمد على استخدام هذا المدخل لأنه:

- ١- يعتبر أقل استجابة للاحتياجات المتغيرة فهو يتسم بالبطء.
- ٢- أن تغيير القانون استجابة للتصورات الجديدة في بيئة الأعمال يستغرق وقتاً طويلاً.
- ٣- أن جعل المعايير مواكبة للعصر يتطلب تعبير القوانين بشكل مستمر وهذا مستحيل لعدم المرونة العملية في إجراء ذلك.
- ٤- عادة ما يركز القانون على العموميات وليست على المفردات أو المكونات.
- ٥- يتأثر التشريع بالاعتبارات الأساسية .

## ب/ المدخل المهني الخاص:

وفقاً لهذا المدخل يتم اصدار المعايير عن طريق المحاسبين المهنيين وينتشر هذا المدخل في الولايات لمتحدة الامريكية ويتميز بدرجة عالية من المرونة والسرعة المناسبة في التعديل لمواكبة الاحتياجات المتغيرة.

## ج/ المدخل المختلط من القطاع العام والخاص:

وفقاً لهذا المدخل يقوم بإصدار المعايير المحاسبية مؤسسة من القطاع الخاص وتقوم الحكومة بدعمها والالتزام بتطبيق ما يصدر عنها من تعليقات<sup>(١٠)</sup>.

## د/ المدخل المختلط:

طبقاً لهذا المدخل يقوم بإصدار المعايير المحاسبية خليط من القطاع العام والخاص بجانب مجموعات حكومية.

وهذا النوع منتشر في اليابان حيث تقوم الحكومة بتشكيل مجلس استشاري لمحاسبة الأعمال يتكون من أعضاء من الجامعات والصناعة والحكومة والمحاسبين القانونيين.

مما سبق فهناك ضرورة لتوحيد المعايير المحاسبية الدولية عند إعداد القوائم المالية لتحكم عمليات القياس والإفصاح حتى تظهر تلك القوائم بصورة دقيقة وسليمة وتسجل إمكانية مقارنتها ومعرفة الاختلافات ومساعدة المحاسبين والمد بالقيام بمهامهم بصورة صحيحة وسليمة وإظهار قوائم مالية مطابقة للواقع وفق معايير القياس المتفق عليها دولياً<sup>(١١)</sup>.

(١٠) أيمن السيد أحمد، نظرية المحاسبة، الاسكندرية عمار الجامعية ٢٠١٦م، ص ١٠٩.

(١١) أيمن السيد أحمد، مرجع سابق ذكره، ص ١١١.

هنالك أسباب لظهور المعايير المحاسبية الدولية:-

من أهم أسباب ظهور معايير المحاسبة الدولية:

١. تزيد المعاملات التجارية بين الشركات الأعمال الدولية.
٢. تطوير وتزايد وتنوع الشركات الدولية.
٣. توجد العديد من الاستثمارات بين الدول الأجنبية خلال الأعوام السابعة بالإضافة لاحتمال تزايدها في الأعوام القادمة بين الدول.
٤. الحاجة الماسة إلى تلك المعايير الدولية حتى تكون أساساً للاسترشاد بها في العمليات التجارية.
٥. مشاكل العملات الأجنبية وسعر تبادلها بين دول العالم والشركات الدولية.
٦. ظهور المنظمات المحاسبية والدولية<sup>(١٢)</sup>.

---

(١٢) الانترنت ACCDISCUSSION, RETIEVED 14\*8-2018 EDITED ٢٠١٩/١٢/٢٢ م الساعة ٨:٥٠ م

## المبحث الثاني

### أنواع المعايير المحاسبية

أولاً: أنواع المعايير المحاسبية:

**المعيار المحاسبي الدولي رقم (١) عرض القوائم المالية:**

تطرق إلى إعداد القائم المالية باستثناء قائمة التدفقات النقدية، أي قائمة الدخل الشامل وقائمة التغيرات في حقوق الملكية والملاحظات عن القوائم المالية.

**المعيار المحاسبي الدولي رقم (٢) المخزون:** تطرق إلى المخزون الذي يتم تصفيته وبيعه أو بيعه فقط وكيفية تحديد تكلفة الاعتراف به كمصروف، وينطبق المعيار على كافة أنواع المخزن ما عدا ما يرتبط بعقود البناء والأدوات لمالية والاصو البيولوجية كما لا ينطبق أسس القياس في المعيار على قياس الأصول البيولوجية والبضائع بين السماسرة والتجار.

**المعيار المحاسبي (٧) قائمة التدفقات النقدية:** لقد تطرق المعيار لقائمة التدفقات النقدية ، وذلك لعرض معلومات عن المقبوضان والمدفوعات النقدية عن الفترة المالية التي تم إعداد القوائم المالية الأخرى عنها كذلك يتطلب المعيار عرض معلومات عن التغيرات التاريخية في النقدية والنقدية المعادلة لمنشأة ما عن طرق قائمة التدفقات النقدية التي تصنف الأنشطة المتعلقة بالتدفقات النقدية خلال فترة معينة إلى أنشطة تشغيلية واستثمارية وتمويلية.

**المعيار المحاسبي الدولي رقم (٨) السياسات المحاسبية والتغيرات في التقرير المحاسبي والأخطاء** تطرق المعيار إلى معالجة التغيرات في السياسات المحاسبية

ومعالجة الأخطاء بأثر رجعي أما التغييرات في التقرير المحاسبي فيتم معالجته خلال الفترة المالية وليس بأثر رجعي.

### **المعيار المحاسبي رقم (١٠) الاحداث اللاحقة للفترة الإبلاغية:-**

يتطرق المعيار إلى الأحداث التي تظهر في الفترة التالية لتاريخ الإبلاغ المالي لغاية تاريخ التصريح إصدارها وكيفية معالجتها.

### **المعيار المحاسبي رقم (١١) عقود البناء:-**

تطرق المعيار إلى المعالجة المحاسبية للإيرادات والمصروفات المرتبطة بعقود البناء في القوائم المالية من قبل المتعاقد لتنفيذ العقد.

### **المعيار المحاسبي الدولي رقم (١٢) ضرائب الدخل:-**

يهدف المعيار لتوحيد المعالجات المحاسبية فيما يتعلق بأصول أو معلومات الضريبة المؤجلة وكيفية الاعتراف بالضريبة كمصروف، ومع ذلك فالمعيار تضمن خطوطاً عريضة<sup>(١٣)</sup> يمكن الاسترشاد بها عند صياغة القوانين الضريبية المحلية.

### **المعيار المحاسبي الدولي رقم (١٦) الممتلكات والمنشآت والمعدات:-**

يتعلق المعيار بالممتلكات والمنشآت والمعدات التي تستخدمها المنشأة في أنشطتها التشغيلية والإنتاجية، وقد تطرق المعيار إلى أسس الاعتراف المبدئي بالممتلكات والمنشآت والمعدات وكذلك الاعتراف بالمصروفات اللاحقة للإفتاء.

**المعيار المحاسبي رقم (١٧) الإيجارات:** لقد تطرق المعيار إلى المعاملة المحاسبية للإيجارات في القوائم المالية لكل من المؤجر و المستأجر بتطبيق المعيار في

---

(١٣) خالد جمال، مطبوعة جامعية، مختصر المعايير المحاسبية الدولية (الجزائر - ورقة - ٢٠١٤)، ص ٦٠-٦١.

المحاسبة عن الإيجارات ما عدا اتفاقيات الإيجار المرتبطة بالتغيب أو استخدام الموارد غير المتجدده كالبتروول ولا ينطبق كأساس قياس للأصول المؤجرة.

**المعيار المحاسبي الدولي رقم (١٨) الإيراد:-** يتعلق المعيار وكيفية قياسه وتطرق المعيار إلى كيفية الاعتراف بالإيراد الناتج عن بيع السلع وتقديم الخدمات يلاحظ أن مجلس معايير المحاسبة الدولية تبنى مفهوم الدخل كعنصر من عناصر القوائم المالية وليس الإيراد والذي يتضمن المحاسب إضافة إلى الإيراد.

### **المعيار المحاسبي الدولي رقم (١٩) منافع الموظفين:-**

لقد تطرق المعيار إلى بعض ما يتعلق بهذا الأصل الهام من اعتبارات يتم منحها له، وأطلق عليها اسم منافع الموظفين حيث يدور المعيار حول تحديد كيفية المحاسبة عن المنافع التي تقدم للموظفين، والتعرف على أنواع خطط المنافع التي تقدمها الشركة لموظفيها وتحديد متطلبات الإفصاح عن منافع الموظفين.

**المعيار المحاسبي الدولي رقم (٢٠) المحاسبة عن منح الحكومة والإفصاح عن المساعدات الحكومية:** وقد تطرق المعيار إلى كيفية المحاسبة والإفصاح عن المنح الحكومية والمساعدات الحكومية التي تحصل عليها المنشآت.

**المعيار المحاسبي الدولي رقم (٢١) أثار التغيرات في أسعار صرف العملة الأجنبية:**

تطرق المعيار إلى كيفية ترجمة العمليات المالية التي تتم بالعملة الأجنبية، الاستيراد والتصدير والاقتراض، أو القوائم المالية للعمليات الأجنبية الشركات التابعة أو الزميلة أو الحقوق في العقود المشتركة، والمحور الرئيسي في ذلك تحديد العملة الوظيفية.

**المعيار المحاسبي الدولي رقم (٢٣) تكاليف الاقتراض:** يتعلق المعيار بالمحاسبة عن تكاليف الاقتراض ولا تعتبر كافة تكاليف الاقتراض قابلة للرسملة ويتم رسملة فقط ما يتعلق من هذه التكاليف الاقتراض القابلة للرسملة على التكاليف المرتبطة بالاقتراض الخارجي وليس ما يتعلق بالتمويل<sup>(١٤)</sup> عن طريق حق الملكية.

**المعيار المحاسبي الدولي رقم (٢٤) افصاحات الطرق ذات العلاقة:** يتطرق المعيار إلى العلاقات الهامة التي تؤثر على مركز المنشأة الحالي وربحيتها وتدفعها لتغذية ووجوب الإفصاح عنها.

**المعيار المحاسبي الدولي رقم (٢٦) المحاسبة والابلاغ من قبل خطط المنافع المحدد، منافع التقاعد:-** تطرق المعيار إلى اعتبارات الابلاغ المالي لخطة المنافع كمنشآت ابلاغية، وبذلك فالمعيار بين شكل ومحتوى التقارير المالية ذات الاستخدام العام لخطط منافع سواء كانت رسمية أ غير رسمية ولي تحديد مبادئ القياس والابلاغ لتقارير ومتطلبات الإفصاح.

**المعيار المحاسبي الدولي رقم (٢٧) القوائم المالية المتفصلة:** وقد تطرق المعيار إلى القوائم المالية المستقلة حيث تم تخصيص المعيار للقوائم المالية المتفصلة للشركة الأم والشركة المستثمرة في عقد مشترك أو شركة زميلة.

**المعيار المحاسبي الدولي رقم (٢٨) الاستثمار في الشركات الزميلة:**

**العقود المشتركة:** تطرق المعيار بنسخته عام ٢٠١١م إلى الاستثمارات في الشركات الزميلة و العقود المشتركة.

وبذلك فقد الغي المعيار ٣١ المتعلق بالحقوق في العقود المشتركة، حيث يضمن كيفية المحاسبة عنها وكذلك تضمن متطلبات تطبيق اسلوب الملكية والمحاسبة ن

(١٤) مرجع سبق ذكره ص ٦١-٦٢.

الاستثمارات في الشركات الزميلة والعقود المشتركة وعرف الشركة الزميلة استناداً إلى مفهوم التأثير الهام.

**المعيار المحاسبي رقم (٢٩) التقارير المالية في الاقتصاديات نشطة التضخم:** يعالج القضايا الناتجة عن التمسك بمفهوم التكلفة التاريخية ي ظل الارتفاع المستمر في الأسعار ووجوب أخذ القوة الشرائية للنقود بعين الاعتبار وخاصة في الاقتصاديات التي تشهد معدلات تضخم عالية لتكون القوائم المالية غير مضللة.

**المعيار المحاسبي الدولي رقم (٣٢) الأدوات المالية (العرض):** تطرق المعيار إلى عرض الأدوات المالية، وتم إلغاء كافة البنود التي وردت في المعيار عن الإفصاح، حيث تم تخصيص معيار مستقل للإفصاح عن الأدوات المالية، كما يهدف المعيار إلى تعزيز فهم مستخدم القوائم المالية عن أهمية الأدوات المالية بالنسبة للمركز المالي للمنشأة وأدائها المالي وتدفقاتها النقدية.

**المعيار المحاسبي الدولي رقم (٣٣) عائدات السهم:-** يتطرق المعيار إلى كيفية احتساب وعرض عائد السهم الأساسي والمنخفض المساعده في المقارنة<sup>(١٥)</sup> بين المنشآت المختلفة وبين الفترات المالية المختلفة لذات المنشأة ولمعرفة ربحية المنشأة وكفاءة الإدارة في استثمار أموالها.

**المعيار المحاسبي الدولي رقم (٣٤) الانخفاض في فهم الاصول:** تطرق المعيار إلى الانخفاض في فهم الاصول وتدور المحاور الرئيسية حول التأكد على أن الأصول غير المتداولة سواء كانت ملموسة أو غير ملموسة يجب أن لا تظهر بما لا يزيد عن قيمتها القابلة للاسترداد والتعريف بكيفية قياسها وعكسها، تحديد المؤشرات التي تدل على انخفاض في قيمة الشهرة وتحديد متطلبات الإفصاح

---

(١٥) مرجع سبق ذكره ص ٧٦-٧٩.

المتعلقة بالانخفاض وبتطبيق المعيار على الممتلكات والمنشأة والمعدات، الممتلكات المستثمرة التي تم قياسها بالتكلفة الاصول غير الملموسة الشهرة والاستثمارات في الشركات التابعة أو الزميلة أو العقود المشتركة ، الأصول التي تظهر بقيم ثم إعادته تقديرها بموجب المعيارين (١٦) و (٣٨).

فلا ينطبق على المخزون والأصول التي تظهر بموجب عقود البناء وأصول الضريبة المستحقة والأصول والأصول التي تظهر بموجب الموظفين والأصول المالية والممتلكات المستثمرة التي قياسها بالقيمة العادلة والأصول البيولوجية التي يتم قياسها بالقيم العادلة والأصول التي تظهر بموجب عقود التأمين والأصول المنشأة للبيع.

**المعيار المحاسبي الدولي رقم (٣٧) المخصصات والمطلوبات الطارئة و الأصول الطارئة:** قد تطرق المعيار إلى المخصصات والمطلوبات الطارئة والأصول الطارئة، كيفية المحاسبة عنها، والحد الأدنى من الإفصاحات المتعلقة بتوقيتها وطبيعتها وقيمتها.

**المعيار المحاسبي الدولي رقم (٣٨) الأصول غير الملموسة:** تطرق المعيار إلى المحاسبة عن الأصول غير الملموسة الاعتراف بها وقياسها والإفصاح عنها، ولا تعتبر الشهرة ضمن نطاق هذا المعيار، تصنف حسب عمرها النافع إلى أصول محددة الأعمار كحقوق الاستاذ، وأصول غير محددة الاعتماد كالشهرة.

**المعيار المحاسبي الدولي رقم (٣٩) الأدوات المالية: (الاعتراف والقياس):** يطبق المعيار على الأدوات المالية سواء كانت أصولاً مالية مثل التغذية والودائع والاستثمارات أو كانت مطلوبات مالية مثل الحسابات الدائنة وأدوات الدين الصادرة من المنشأة، أو مشتقات كالخيارات والعقود الآجلة والمستقبلية، كذلك العقود شراء وبيع الذهب والبتترول والغاز الطبيعي.

ولا يطبق المعيار على أدوات الملكية التي تصدرها المنشأة كالأسهم وكذلك الحقوق في الشركات التابعة أو الزميلة أو العقود المشتركة أو الدفعات المرتكزة على الاسهم، أو الحقوق المطلوبة التي تنشأ بموجب عقود التأمين، وهناك بنود يطبق عليها المعيار بشروط معينة، مثل مطلوبات القروض، وعقود شراء وبيع البنود المالية وغير المالية.

**المعيار المحاسبي رقم (٤٠) الممتلكات المستثمرة (الاستثمارات العقارية):** تطرق المعيار إلى الأصول غير المتداولة (المباني والأراضي) التي تكتنيها المنشأة لأغراض استثمارها وليس لأغراض استخدامها في العمليات الانتاجية والتشغيلية للمنشأة والتي يطلق عليها الممتلكات المستثمرة أو الاستثمارات العقارية.

**المعيار المحاسبي (٤١) الزراعة:** تطرق المعيار إلى الأصول البيولوجية النباتات والحيوانات والأسماك التي تقتضي لأغراض المتاجرة فيها<sup>(١٦)</sup>.

**ثانياً: شرح معيار الإفصاح:-**

هدف ونطاق المعيار المحاسبي الدولي رقم (١) عرض البيانات التالية:

بداية لا بد من الاشارة إلى أن هذا المعيار الدولي للمحاسبة تم اعتماده من مجلس لجنة معايير المحاسبة الدولية في شهر تموز ١٩٩٧م، وأصبح ساري المفعول من بداية شهر تموز ١٩٩٨، ولقد أبطل هذا المعيار المعدل عام ١٩٩٧م معيار المحاسبة الدولي رقم (١) المتعلق بالإفصاح عن السياسات المحاسبية، ومعيار المحاسبة الدولي رقم (٥) المتعلق بالمعلومات الواجب الإفصاح عنها في

---

(١٦) مرجع سابق، ص ٩٩، ١١٢.

البيانات المالية ، وكذلك المعيار الدولي رقم (١٣) والمتعلق بعرض الموجودات المتداولة والمطلوبات المتداولة<sup>(١٧)</sup>.

#### أ/ هدف المعيار:

يهدف هذا المعيار إلى توضيح الأسس المستخدمة في عرض البيانات المالية، وذلك من أجل أن يكون هنالك إمكانية لإجراء مقارنة هذه لنفس المشروع ولعدة سنوات سابقة وأيضاً من أجل أن احتياجات مستخدمي هذه البيانات ويؤخذ بالاعتبار ما يلي:-

- أ. لا ينطبق هذا المعيار على باينات مالية مرحلية ومختصره.
- ب. ينطق هذا المعيار على المشاريع الفردية أو مجموعة مشاريع.
- ج. يمكن عرض البيانات المالية الموحده وفقاً لمعايير المحاسبية الدولية، والبيانات المالية للشركة الأم، وفقاً للقوانين والمطالبات الطنية.
- د. يمكن تطبيق هذا المعيار على كافة أنواع المشاريع، كذلك البنوك، وشركات التأمين، والمؤسسات المالية، مع الأخذ بعين الاعتبار المتطلبات الإضافية للإفصاح الخاص بالبنوك و المؤسسات المالية.
- هـ. يمكن تطبيق هذا المعيار على المشاريع الهادفة للربح، أما المشاريع التي لا تهدف إلى الربح يمكن تطبيقه عليها مع تقيد بعض المسميات في بنود البيانات المالية.

و. هدف البيانات المالية ومكوناتها:-

إن هدف البيانات المالية عرض كافة المعلومات حول نتيجة أعمال المشروع، خلال فترة زمنية (سنة) وكذلك مركز المشروع المالي وتدفقاته النقدية وأيضاً بيان مدى استغلال الإدارة لموارد المشروع من خلال مجموعة كاملة من

(١٧) وليد عبدالقادر ، مرجع سابق ذكره، ص٦٧-٦٨.

القوائم المالية التي تتألف من المكونات التالية، كما ورد في المعيار الدولي رقم (١):

أ) الميزانية العمومية.

ب) بيان الدخل.

ت) بيان يبين إما:-

١. جميع التغيرات في حقوق المساهمين.

٢. التأبيات في حقوق المساهمين عدا عن ذلك الناجمة عن عمليات

رأس المال مع المالكين والتوزيعات على المالكين.

٣. بيان التدفق النقدي.

٤. السياسات المحاسبية والإيضاحات التفسيرية<sup>(١٨)</sup>.

**الأسس الواجب أخذها بعين الاعتبار عند إعداد القوائم المالية وفق المعيار:**

عند إعداد القوائم المالية يجب أخذ ما يلي بعين الاعتبار:-

**أ/ السياسات المحاسبية:-**

يتطلب المعيار الدولي الخاص بإعداد القوائم المالية أن تقوم الإدارة باختيار السياسات المحاسبية التي يقام على أساسها إعداد البيانات المالية وهناك سياسات مختلفة يتم استخدامها في مجالات مثل:

١. سياسة الإهلاك.

٢. تقييم المخزون والإنتاج تحت التشغيل.

٣. سياسات إعداد القوائم الموحدة.

٤. العقود طويلة الأجل.

---

(١٨) مرجع سابق ذكره، ص ٦٨.

٥. الإصلاحات والتحديات.

٦. تحويل العملات الأجنبية.

٧. معالجة الأصول غير الملموسة مثل البحث والتطوير وبراءة الاختراع والعلامات.

أ. فرض استمرارية المنشأة.

ب. أساس الاستحقاق المحاسبي.

ج. ثبات العرض.

د. المقاصة.

هـ. المعلومات والمقارنة.

ثالثاً: هيكل ومحتوى القوائم المالية وفق المعيار:-

الميزانية العمومية:-

أ/ الموجودات (الأصول):-

وتصنف إلى موجودات متداولة وغير متداولة وفقاً لمعيار المحاسبة الدولي رقم (١) فإن الموجودات يمكن تصنيفها إلى موجودات متداولة إذا توفرت الشروط التالية:-

عندما يتحقق النقد أو يتم الاحتفاظ بالموجودات للبيع أو الاستهلاك خلال دورة التشغيل العادية للمشروع، عند الاحتفاظ بالموجودات لعرض المتأجرة أو لأجل قصير وإن يتم بيعها خلال ١٢ شهراً من تاريخ الميزانية، عندما يكون أصلاً نقدياً أو معادلاً للنقض ولا يوجد أي قيد على استعماله.

وبناء على ذلك فإن كافة الموجودات الأخرى تعتبر موجودات غير متداولة حيث تشمل الموجودات الملموسة غير الملموسة وكذلك الموجودات التشغيلية طويلة الأجل.

وبناء على ما تقدم ما يمكن تصنيف الموجودات التالية كموجودات متداولة.

أ. النقدية.

ب. الاستثمارات قصيرة الأجل.

ج. الذمم المدينة.

د. المخزون.

هـ. المصاريف المدفوعة مقدماً.

• بالنسبة للموجودات غير المتداولة فتشمل:

أ. الاستثمارات طويلة الأجل.

ب. الممتلكات والمعدات الآلات.

• أما بالنسبة للموجودات غير الملموسة:-

هذه الموجودات هي موجودات غير مادية وتقوم بخلق المنافع المستقبلية لصاحب المنشأة أو ملاكها مثل شهرة المحل، العلامات التجارية وبراءات الاختراع وحقوق النشر والتأليف.

ح/ المطلوبات:

إن تبويب المطلوبات الميزانية العمومية يتم على أساس ترتيب دفع هذه المطلوبات، والمطلوبات يمكن تقسيمها إلى متداولة وغير متداولة.

٣/ الملكية :-

إن حقوق الملكية تمثل حصة المالكين في موجودات الشركة وتتمثل في:-

أ. رأس المال.

ب. رأس المال الإضافي المدفوع.

ج. حقوق الملكية والأرباح المحتجزة أو المتراكمة.

## قائمة الدخل:

المكونات الأساسية لقائمة الدخل.

١/ الدخل أو الإيراد. (١٩)

٢/ المصروفات.

وتحتوي على المعلومات التالية وذلك كحد أدنى.

أ. الإيراد.

ب. نتيجة الأنشطة التشغيلية.

ج. تكلفة التمويل.

د. نصيب المشروع من أي أرباح أو خسائر في شركات زميلة أو أي مشاريع

مشتركة.

هـ. الضريبة.

و. حصة الأقلية.

ز. صافي ربح أو خسارة الفترة.

لقد نص المعيار على وجوب تقديم إيضاحات للبيانات المالية الواردة في صلب القوائم المالية، الميزانية العمومية ، قائمة الدخل، قائمة التدفق النقدي، قائمة التغيرات في حقوق الملكية مع أي إفصاح لهذه البيانات في الإيضاحات، أما بالنسبة لأسس القياس فمن المهم جداً الإفصاح عنها كاستخدام التكلفة التاريخية أو التكلفة الجارية أو القيمة العادلة.

---

(١٩) مرجع سبق ذكره ص ٧٢-٧٤.

ومن أمثلة الإفصاح عن السياسات المحاسبية لبعض الجوانب المحاسبية الهامة ما يلي:-

١. المخزون.
٢. المخصصات.
٣. محاسبة التضخم.
٤. عقود الإيجار.
٥. تكاليف البحث التطوير.
٦. الإهلاكات، الإطفاء للأصول الملموسة غير الملموسة .
٧. عقود الإنشاء.
٨. الاعتراف بالإيراد.
٩. الضرائب المؤجلة.
١٠. المنح الحكومية، وكل ذلك على سبيل المثال وليس الحصر ويجب لى المشروع أن يفصح عن اسم المشروع وعدد الموظفين أو معدلهم<sup>(٢٠)</sup>.

مما سبق يرى الباحث أن المعايير المحاسبية هي الأساس الذي تحتكم إليه الدول عند إعداد القوائم المالية وهناك أهمية لجميع أنواع المعايير المحاسبية التي أصدرت من قبل المنظمات الدولية حيث أنها شملت كافة مجالات العمليات المحاسبية المختلفة والتي تسعى من خلالها تلك المنظمات إلى مواكبة التطورات الاقتصادية والتكنولوجية في العالم.

---

(٢٠) مرجع سبق ذكره، ص ٧٩-٨٣.

## **الفصل الثاني**

### **القياس الحاسبي**

**ويشتمل على المباحث التالية:-**

**المبحث الأول: مفهوم وأهمية القياس الحاسبي وأساليبه.**

**المبحث الثاني: مفهوم وأنواع التقارير والقوائم الحاسبة.**

## المبحث الأول

### مفهوم القياس المحاسبي وأساليبه

أولاً: مفهوم القياس المحاسبي:-

هو عبارة عن الإعداد بأحداث المنشأة الماضية والجارية والمستقبلية بناء على ملاحظة ماضية وجارية أو بموجب قواعد محددة أو هي عملية مقابلة يتم من خلالها قرن خاصية معينة هي التعدد النقدي لشركة معينة بحدث اقتصادي يمثل فيها بعنصر معين في مجال معين هو المشروع.

لتدوير محل المشروع بفرض أن تكون كل بنود الإيرادات والمصروفات قابلة للقياس واحد متطلبات القياس هو أن يكون الشيء أو الحدث قابلاً للوضع في شكل ترتيب أو تدرج وفق خاصية معينة والقياس هو عبارة عن تخصيص أرقام للأشياء والأحداث وفقاً للقواعد كما أنه عملية مقارنة تهدف إلى الحصول على معلومات حقيقة لتمييز بين بديل واحد في حالة اتخاذ القرار<sup>(٢١)</sup>.

إن وحدة القياس المحاسبي هو الوحدة النقدية الدولار في الولايات المتحدة لكن عدم استقرار وحدة القياس تسبب مشاكل كبيرة، فإذا فكرت في الحجرة التي تجلس فيها الآن مثلاً وقمت بقياس عرضها بالاقدام أو البوصة اليوم ثم عاودت القياس الأسبوع القادم ستحصل على نفس النتائج في كل مرة إذا كانت القياسات دقيقة وفي المقابل يختلف القياس المحاسبي للمبيعات السنوية في كل سنة بلا شك حتى لو كان عدد الوحدات والبضاعة هي نفسها وغالبية هذا الفرق هي نتيجة للتغيرات في قيمة الوحدة

---

(٢١) سيد عطا الله السيد، النقدية المحاسبية، عمان - دار الراية للنشر والتوزيع، ٢٠٠٩م، ص ١٤١.

النقدية (الدولار) والعامل الثاني الذي والعامل الثاني الذي يزيد من القياس المحاسبي هو ضرورة اتخاذ قرارات حكيمة لاغراض علمية التقدير الدور فالاستهلاك والاهلاك كلها أمثلة على أساليب القياس الحكيمة الناتجة عن ضرورة العرض الدولي يجب على مستخدمي المعلومات المحاسبية معرفة محددات وعيوب استخدام اساليب القياس المحاسبية. (٢٢)

يعتبر القياس في تنظيمات الأعمال مسألة فنية تستهدف قياس نتائج الأعمال ويتم القياس عن طريق المقابلة عن مجهودات الوحدة المحاسبية ومنحنياتها معبرة عنها بمحط المصروفات والإيرادات والتدفقات النقدية الايجابية والسلبية ، ويعنصر القياس المحاسبي على أساس الاستحقاق(٢٣).

لا بد من وجود وحدة القياس تبدو العلاقات بين خصائص الأشياء فالمتري والقدم وحدة قياس الطول والكيلو غرام والباوند وحدة قياس الوزان والنقد وحدة قياس الاموال ويرجع تاريخ ظهور النقد كوحدة قياس إلى القرن السادس قبل الميلاد وكما في القرآن الكريم ((وَشَرَوْهُ بِثَمَنٍ بَخْسٍ دَرَاهِمَ مَعْدُودَةٍ وَكَانُوا فِيهِ مِنَ الزَّاهِدِينَ)) صدق الله العظيم {سورة يوسف} ، فالمحاسبة تقوم بعملية قياس الأموال بالدرجة الأساس وتستخدم النقد ي تسجيل عمليات تبادل السلع والخدمات ورأس المال المقدم من قبل المالكين أو المستفيدين من الغير بحسب مفهوم وحده القياس تعرف المحاسبة بأنها عملية وتوصيل المعلومات عن الأنشطة القابلة للقياس بوحدات النقد الاحداث غير القابلة للقياس فتسقط من مجال الاهتمام المحاسبي(٢٤).

( ٢٢ ) رنتشارد شرود، مرجع سبق ذكره، ص١٨٥-١٩٥.

( ٢٣ ) عبدالرزاق قاسم الشحاد، المحاسبة الحكومية، عمان زمزم ناشرون موزعون، ٢٠١١م، ص٦٩.

( ٢٤ ) عوض خلف الله العساوي، الفرضيات والمبادئ والمحددات المحاسبية، (عمان دار دجلة ناشرون وموزعون ٢٠٠٧م، ص ٦٩-٧٤).

ينطوي القياس المحاسبي على تحديد القيم المتعلقة بكل من العناصر الأساسية التي تشملها القوائم المالية لمنشأة معينة وتحديد مفاهيم القياس المحاسبي افتراضات معينة تركز عليها عملية القياس كذا تحديد الخصائص التي تهتم بها عملية القياس نفسها وتشمل مفاهيم القياس المحاسبي فيما يلي:

مفهوم الوحدة المحاسبية ومفهوم استصدار المنشأة ومفهوم وحدة القياس المحاسبي ومفهوم إعداد التقارير الدورية ومفهوم الإثبات المحاسبي ومفهوم أساس القياس ومفهوم المضاهاة.

وينطوي القياس المحاسبي على تحديد اليم المتعلقة بكل من العناصر الأساسية للقوائم المالية.

وتعرف مفاهيم القياس المحاسبي الفرضيات الرئيسية التي تركز عليها عملية القياس والخصائص التي تتسم بها عملية القياس المحاسبي<sup>(٢٥)</sup>.

وتنطوي مفاهيم القياس المحاسبي كما هو موضح في الدراسة التحليلية على اختيارين أساسيين يتعلق الأول بمفهوم المحافظة على رأس المال الواجب استخدامه كأساس لياس الدخل ويترتب على هذا الاختيار تحديد تغيرات المركز المالي التي تمثل اجزاء حقل المنشأة وقد تم تعريف مفاهيم الياس المحاسبي على أساس الدخل لا يتيح إلا وبعد المحافظة على رأس المال النقدي ويتعلق الاختيار الثاني بخاصية أو خصائص عناصر القوائم المالية الجديدة بالقياس ويترتب على هذا الاختيار تحديد أساس القياس المحاسبي وقد تعرف مفاهيم القياس المحاسبي كما هو موضح في الدراسة التحليلية على أساس أ، الخاصية الجديدة بالقياس تعتمد على طبيعة

---

(٢٥) سيد عطا الله السيد، النظرية المحاسبية، مرجع سبق ذكره، ص ٢٩٢.

الاصل أو الخصم وموضوع القياس وعلاقته المباشرة أو الغير المباشرة بالتدفقات النقدية للمنشأة (٢٦)؟

وقدم الباحثون في مجالات القياس المختلفة تعريفات محددة لعملية القياس وهي ان تختلف من حيث الشكل إلا أن تتفق في المضمون فيما يلي نستعرض هذه التعريفات:

١- عرف القياس المحاسبي بأ،ه: هو الاعداد بالاشياء للتعبير على خواصها وذلك بناء على قواعد طبيعية يتم اكتشافها اما بطريقة مباشرة أو غير مباشرة.

٢- عرف أيضاً بأنه: يتمثل القياس في المطابقة بين الخواص أو العلاقات بموجب نموذج رياضي.

٣- وكذلك عرفته جمعية المحاسبين الامريكية بأنه: قرن الأعداد بأحداث المنشأة الماضية والجارية والمستقبلية وذلك بناء على ملاحظات ماضية أو جارية وبموجب قواعد محددة يعتبر هذا التعريف من أشمل التعاريف المحاسبية.

٤- كما عرفه لجنة معايير المحاسبه الدولية:

في عرضه لاطار اعداد القوائم المالية القياس بأنه هو تحديد القيم النقدية للعناصر التي سوف يتعرف بها القوائم المالية وهذا يتطلب اختيار أساس معين للقياس ويتم استخدام أسس مختلفة للقياس مثل التكلفة التاريخية التكلفة الجارية ، القيمة القابلة للتحقق والقيمة الحالية. (٢٧)

(٢٦) سيد/ عطا الله السيد/ مرجع سبق ذكره، ٤١-٤٢.

(٢٧) محمد عطية مطر آخرون النظرية المحاسبية واقتصاد المعلومات، عمان دار حنين للنشر ١٩٩٦م، ص ١٨٣.

٥- القياس عبارة عن تحديد نظام رقمي لنتائج خطة استقصاء النتائج المشاهدات  
بمراعاة القواعد المنطقية أو الرياضية<sup>(٢٨)</sup>.

**ثانياً: والمكونات الرئيسية لعملية القياس المحاسبي:**

تتمثل في المكونات الأساسية لعملية القياس المحاسب من جانبين أساسيين:

**١/ الجانب الأول:**

هو الذي يختص بتحديد الخواص التي يراد قياسها حيث لا تخضع الاشياء أو الظواهر ذاتها للقياس ولا حتى جميع خواصها أو خصائصها وإنما عادة ما يكون الاهتمام منحصراً في خاصية معينة ذات صلة بها فمثلاً عملية القياس بالنسبة للأصول ليست موجهة نحو تحديد وزنها أو طولها الخاصة التي يهتم المحاسب بقياسها فيما يتعلق بما تحويه هذه الأصول من خدمات متوقعة (قيمتها).

**٢/ الجانب الفني:**

هو يختص بتحديد نظام القياس ويتطلب تحديد التالي:

أ. تحديد وحدة القياس:

ويشترط فيها أ، تكون ثابتة ومعروفة والتجميع ومتجانسة وذلك لتكون المقاييس الناتجة عنها قابلة للقياس والتجميع ومن المعروف أن وحدة القياس في المحاسبة وحدة النقد التي يجري التعامل بها.

ب. لتحديد قواعد التعبير الكمي عن الخصائص والظاهر والعلاقات أي تعيين ارقام للتعبير عن الخصائص المراد قياسها وتستخدم لذلك النظام العددي وهنا يجب التأكد

---

<sup>(٢٨)</sup> رمضان محمد علي، المحاسبة المتقدمة، دراسة المشاكل المحاسبية المعاصرة، عمان دار الحامد للنشر، ١٩٩٧م، ص ١١٠.

من الجانب الأول يمثل جانب النظري الذي يختص بتحديد الخصائص والعلاقات أ/ال  
الجانب الثاني فيمثل النواحي الفنية لعملية القياس. (٢٩)

### ثالثاً: أركان عملية القياس المحاسبي:

هنالك مجموعة من الأركان يجب ان تتوفر في عملية القياس المحاسبي وهي:

#### ١/ الخاصية محل القياس:

نجد أنه إذا اعتبرنا أن المشروع الاقتصادي هو مجال القياس فإن الخاصية التي  
تتصب عليها عملية القياس تكون التعدد النقدي لشيء معين هو حدث من الأحداث  
الاقتصادية للمشروع كمبيعاته أو ربحه مثلاً قد تتصب على خاصية أخرى غير  
الخاصية التعدد النقدي مثل الطاقة الانتاجية أو حصول دوران المخزن.

#### ٢/ مقياس مناسب الخاصية محل القياس:

ليتوقف نوع المقياس المستخدم في عملية القياس على الخاصية محل القياس حيث ان  
المشروع الاقتصادي يلتزم خاصية التعدد النقدي للربح مثلاً كخاصية محل القياس  
المستخدم فالمقياس المستخدم هو مقياس للقيمة (وحدة النقد) أما إذا كانت الطاقة  
الانتاجية هي خاصية محل القياس فالمقياس الذي يستخدم هو مقياس للطاقة مثلاً  
كحد الوحدات المنتجة في الساعة.

#### ٣/ وحدة القياس المميزة للخاصية محل القياس:

عندما يكون الهدف هو القياس الكلي للخاصية محل القياس لا يكفي فقط القياس  
المستخدم لوحدة النقد لا بد من تحديد وحدة القياس أيضاً فمثلاً ربح المشروع هو

---

(٢٩) عباس مهدي المرادي، النظرية المحاسبية، الكويت دار السلاسل، ١٩٩٥م، ص ٦١.

محلا للقياس في هذه الحالة بجانب تحديد نوع القياس المستخدم لوحدة النقد، لا بد من تحديد وحدة النقد المميز لهذا القيمة مثلاً (دينار، دولار...الخ).

#### ٤/ الشخص القائم بعملية القياس:

أ، تشخيص الشخص القائم بعملية القياس تعد من اهم العناصر الخاصة في عدم توافر مقاييس موضوعية.

فالشخص القائم بعملية القياس هو المحاسب وله دور أساسي في تحديد مسار وأساليب عملية القياس المحاسبي وأيضاً يعمل على تحيد نتائجها<sup>(٣٠)</sup>.

#### رابعاً: أساليب القياس المحاسبي:

تشتمل هذه الأساليب على مجموعة من الأساليب القياسية المتبعة في عملية القياس المحاسبي وهي كما يلي:-

#### ١- أساليب قياس أساسية أو مباشرة:

والتي تحدد نتيجة عملية القياس المحاسبية ممثلاً بقيمة الخاصية محل القياس والتي تحدد مباشرة، وذلك دون الحاجة إلى ما يعرف بعملية الاحتساب والمتبقية على ضرورة تافر علاقة رياضية بين الخواص محل القياس وتعتبر عملية البويب المحاسبي من أهم وسائل وأساليب القياس الأساسية أو المباشر بدون الحاجة إلى استخدام الأرقام يمكن استخدام الخاصية المستمر أساساً للتبويب كمقياس بموجبه يبوب الهدف الاقتصادي محل التبويب في الفئة أو المجموعة التي ينتمي إليها وفق تلك الخاصية.

---

(٣٠) محمد عطية مطر وأخرو، التأسيس النظري للممارسات المهنية والمحاسبية، عمان دار وائل للنشر، ٢٠٠٨م، ص ١٢١-١٢٢.

## ٢/ أساليب القياس

إذا ازدادت اعتماد المحاسب على الأساليب في القياس بعد تزايد حوسبة عملية تشغيل البيانات المحاسبية فإن عملية تشغيل البيانات المحاسبية بمدخلاتها ومخرجاتها تعتمد على عملية التحليل أي لا يمكن انجازها بدون عملية الاحتساب اما في مجالات القياس عامة والقياس المحاسبي خاصة تعتبر الأولوية أو المباشرة بمثابة المدخلات لاساليب القياس المتفقة او غير المتفقة او غير المباشرة.

## ٣/ أساليب القياس التحكمية:

والتي توجد قواعد موضوعية فيها تحكم أساليب القياس غير مباشرة حين تكون اساليب القياس التحكمية التي تمثل هذه القواعد مما يجعلها عرضة لاثار التحيز الناتج عن التقديرات أو الاحكام الشخصية بعملية القياس<sup>(٣١)</sup>.

## خامساً: معايير القياس المحاسبي:

عند القيام بعملية القياس لا بد من الاخذ بعين الاعتبار بعض المعايير التي تحكم عمليات تسجيل البيانات المحاسبية ضمن القوائم المالية وهي تتكون من أربع معايير أساسية مرئية حسب درجة أهميتها كما يلي<sup>(٣٢)</sup>.

### ١- الصلاحية للغرض المستهدف منها:

يفتضي هذا المعيار أن تكون المعلومات المحاسبية مرتبطة ارتباط وثيقاً من حيث قدرتها الايضاحية ودرجة تأثيرها على الهدف الذي يتم اعدادها من أجله ولما كانت المعلومات المالية الناتجة من المحاسبة المالية أهدافاً متعددة لمجموعات مختلفة من

(٣١) السيد عطا الله، مرجع سبق ذكره، ص ٨٠-٨١.

(٣٢) برعي عبدالحى، ومحمد عباس برعي، مقدمة في أصول المحاسبة المالية في الاسكندرية، دار الجامعة الجديدة لنشر، ٢٠٠٣، ص ١٠-١١.

المستفيدين تتباين احتياطات كل منهم من المعلومات تبايناً في تحقيقها فإن الأمر يقتضي اقتراض أهداف معينة ومحددة يرغب في تحقيقها من جانب من يستفيد من عادة من هذه المعلومات وهذا ما يحدث فعلاً في المجانية المالية حين يفترض ان قياس الربح واطهار حقيقة المركز المالي هما الهدفان الاساسيان من القياس المحاسبي.

## ٢ - القابلية للتحقق منها:

يعني بالتحقق في مجال المحاسبة المالية إستناد المعلومات إلى مصدر موثوق فيه يمثلها عادة من المستندات والإجراءات المدونة التي يمكن الرجوع إليها للتحقق من صحة هذه المعلومات ومطابقتها للمصدر غير أن هذه المعيار يوسع من نطاق التحقق يعني أن تتوفر في المعلومات المحاسبية ما يلزم من صفات بحيث يجعل منها أساساً سليماً لاتخاذ القرارات حيث يمكن اتخاذ نفس القرار استناداً إلى نفس المعلومات رغم إمكانية اختلاف الأشخاص القائمين باتخاذ القرار وبعين ذلك وجود لالة محددة ومعينة ولها استقلالها الذاتي للمعلومات المحاسبية بصرف النظر عن الشخص المستفيد من هذه المعلومات<sup>(٣٣)</sup>.

## ٣ - الالتزام بالموضوعية:

يتم اتفاق هذا المعيار من فرض الموضوعية الذي يعد شرطاً أساسياً للبحث العلمي في أي مجال من مجالات المعرفة دون هذا المبدأ فإن نتائج البحث العلمي يطغى عليها التحيز الشخصي وعدم موضوعية القياس المحاسبي تؤدي إلى عرض منافع بعض مستخدمي القوائم المالية للخطر، لذلك يجب التأكد من توافر شروط الموضوعية في المحاسبة عن طريق العناصر الآتية:

---

(٣٣) عطا الله السيد، مرجع سابق ذكره، ص ٣٠-٣١.

أ. قيام عدد من المحاسبين بإعادة القياس المحاسبي الذي قدمه أحد المحاسبين ، ثم يكونون قد وصلوا للنتائج نفسها مما يقدم دليلاً على جهاد المحاسب وعدم تدخله بالنتائج.

ب. اختيار مدى تمثيل المعلمات المحاسبية لحقائق الحياة الاقتصادية<sup>(٣٤)</sup>.

وبالتالي القياس المحاسبي الذي لا يلبي شرط الموضوعية هو قياس لا يمكن قبول نتائجه في الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات المختلفة لذلك كان مفهوم الموضوعية في المحاسبة عرضة لتفسيرات العديد منها:

ج. أن قياس الموضوعي هو قياس غير شخصي بمعنى أنه خالي من التحيز الشخصي للقائم بعملية القياس.

د. أن القياس الموضوعي هو قابل للتحقق بمعنى أنه يستند إلى عناصر متينة أكلة صحيحة.

هـ. أن القياس الموضوعي يتمثل نتيجة اتفاق بين مجموعة من الملاحظين والقائمين بالقياس.

و. تقاس درجة الموضوعية لقياس معين بالاعتماد على مؤشر التشتت لتوزيع هذا القياس إذ يعتمد على القياس ذي التوزيع الأقل تشتتاً.

#### ٤ - القابلية للقياس الكمي:

عادة ما يتطلب القياس المحاسبي استخدام مقياس موحد كشرط أساس واولى لقياس المركز المالي للمؤسسة وما في دخلها الدوري وتعتبر الوحدة النقدية أفضل مقياس لقياس مختلف الأحداث المالية غير أن استخدام وحدة النقد كأساس للقياس قد يثير

---

(٣٤) حسين القاضي وآخرون، نظرية المحاسبة، عمان دار العالمين للنشر، ٢٠٠٤، ص ٢٥١.

كثير من المشاكل بسبب ما يطرأ عليها من تغير قوتها الشرائية على مدار الزمن من انخفاض في حالة التضخم أو ارتفاع في حالة الانكماش مما يستدعي تعديل البيانات المالية والتي تعتمد على الأسعار التاريخية استناداً إلى التغيرات في مستويات الأسعار والقوة الشرائية للنقود<sup>(٣٥)</sup>.

مما سبق يرى الباحث أن القياس المحاسبي هو الوسيلة الوحيدة لقياس نتائج الأعمال في المؤسسات وان للقياس أهمية وضرورة في عمليات اتخاذ القرارات، ورسم الخطط وزيادة جودة الأداء في الوحدات المحاسبية يعتبر القاس هو الوسيلة الوحيدة لمقارنة نتائج الأعمال لتلك المؤسسات وضبط العمليات المحاسبية المتبعة فيها.

---

(٣٥) برعي عبدالحى ومحمد عباس بدوي، مرج سبق ذكره، ص ٤١.

## المبحث الثاني

### مفهوم وأنواع التقارير والفوائد المالية

أولاً: مفهوم وأنواع التقارير:

من الصعب وجود حد فاصل بين الفوائد المالية والتقارير المالية لأن كلاً منها منتج من منتجات المحاسبة وسيلة من وسائل توصيل المعلومات للمستفيدين منها بالإضافة إلى أن هناك بعض المعلومات الوهمية التي يمكن الحصول عليها من القوائم المالية قد تحتاج إلى معلومات تفصيلية يمكن الحصول عليها من التقارير المالية.

تعتبر القوائم المالية هي عصب التقارير المالية حيث تحتوي على المعلومات التي يراد توصيلها للمستفيدين من خارج المشروع بينما تحتوي التقارير المالية بالإضافة إلى القوائم المالية على كثير من المعلومات المالية ويغز المالية والتي لا يمكن توفرها في القوائم المالية مثل معلومات على النشاط الانتاجي والتسويقي للمشروع وكذلك تحتوي على تقرير مجلس الإدارة وتقرير الإدارة التنفيذية وتقرير مراجع الحسابات.

تحتوي التقارير المالية التي تعد سنوياً على الآتي:

أ/ القوائم المالية: تعتبر القوائم المالية أهم جزء من أجزاء التقارير المالية حيث تمثل المصدر الرئيسي للمعلومات التاريخية عن نتيجة نشاط المشروع ومركزه المالي والتغيرات التي تحدث فيه خلال فترة زمنية معينة.

ب/ تقرير مراجع الحسابات: أن تقرير مراجع الحسابات من أهم التقارير بجانب القوائم المالية حيث أنه عبارة عن نتيجة لفحص القوائم المالية من حيث مدى

المعلومات التي تحتويها ومدى تمثيلها للعمليات التي تمت بالمشروع عن فترة مالية معينة<sup>(٣٦)</sup>.

وعليه يجب أن يشير تقرير مراجع الحسابات إلى أن القوائم المالية قد تم إعدادها طبقاً للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها وعدم وجود تغيير بها من فترة إلى أخرى بالإضافة إلى بيان مدى كفاية المعلومات التي تحتوي بها القوائم المالية للمستفيدين.

#### ج/ تقرير مجلس الإدارة:

يتضمن هذا التقرير معلمات عامة عن الشركة وأهدافها ومركزها المالي ومعلومات عن الانتاج ودرجة نمو المبيعات والأرباح والعوامل المؤثرة على نشاط الشركة في المستقبل وبهذا المعنى نجد أن تقرير مجلس الإدارة لا يحتوي على معلومات مالية كافية يمكن الاعتماد عليها من قبل المحلل المالي أو المستفيد أو مراجع الحسابات ومع ذلك فيحتوي هذا التقرير على بعض المعلومات التكميلية الأخرى التي قد يحتاجها متخذو القرارات الاقتصادية.

#### د/ تقرير الإدارة التنفيذية:

هو من التقارير الإلزامية التي تعدها شركات المساهمة وعدد من الدول ويتضمن مجموعة كبيرة من المعلومات ويعتبر أكثر تفصيلاً من تقرير مجلس الإدارة وذلك لأنه يحتوي على معلومات عن الأصول و التقديرات التي تطرأ عليها خلال السنة المالية ومعلومات عن الالتزامات وحقوق الملكية وغيرها<sup>(٣٧)</sup>.

---

<sup>(٣٦)</sup> محمود إبراهيم عبدالسلام تركي، تحليل التقارير المالية الرياض، دار النشر، ١٩٩١، ص٧٦.

<sup>(٣٧)</sup> مرجع سابق.

## ٢ / المستفيدون من التقارير:

بالرغم من أن التقارير المالية قد أعدت لخدمة المستفيدين إلا أنه لم يتم بشكل قاطع تحديد من المستفيدين من المعلومات المالية الواردة بها وما هي غايتهم منها ومدى وفاء هذه التقارير بالمعلومات التي تخدمهم ويرجع ذلك إلى وجود عدد كبير من المستفيدين داخل وخارج المشروع وأيضاً من له اهتمام مباشر وغير مباشر بالتقارير المالية.

إشارة جمعية المحاسبين الأمريكية إلى أن التقارير المالية قد أعدت أساساً لخدمة المستفيدين من خارج الوحدة الاقتصادية مثل المستثمرين والدائنين وغيرهم وذلك لأن لهم مقدرة محدودة في الحصول على المعلومات اللازمة للمشروع وليس لهم سوى هذه التقارير كمصدر موثوق يتم الاعتماد عليه عند اتخاذ قراراتهم الاقتصادية الرشيدة<sup>(٣٨)</sup>.

### أهداف التقارير المالية:

نجد أن الهدف الرئيسي من القائم المالية هون أن تظهر القوائم المالية نتيجة نشاط المشروع والمركز المالي والتغيرات التي تحدث فيه بكل حيادية وعدالة ووضوح في ضوء المبادئ المحاسبية المبولة تتمثل الاهداف العامة للتقارير المالية في امداد المستفيدين بمعلومة موثوق بها عن المصادر الاقتصادية للمشروع وأية التزامات تغير في الحكم عليه من جهة نظر المستفيد عند حسابه للعائد من الأسهم ففي الدولة أيضاً عند فرضها للضريبة والدائنين لبيان مدى قدرة المشرع عن سداد التزاماته تجاههم وأشارت لجنة معايير المحاسبة إلى انه يمكن ان تتمثل ا اهداف التقارير المالية في الآتي:-

(٣٨) طارق عبدالعال حماد تحليل القوائم المالية لاغراض الاستثمار ومنح الالتفاف الاسكندرية، الدار الجامعية لنشر، ٢٠٠٦م.

أ. إمداد كل من المستثمرين الحاليين والمتوقعين والدائنين بالمعلومات المفيدة التي تساعد في اتخاذ القرارات بحيث تكون هذه المعلومات مفهومة لكافة الأطراف.

ب. يجب أن تمر التقارير المالية على كل من المستثمرين والدائنين وغيرهم بمعلومات عن التدفق النقدي ا لمتوقع الحصول عليه والفوائد التي على أموالهم.

ج. يجب أن توضح كل ما يتعلق بحقوق الملكية وحقوق الغير وأية إلتزامات أخرى بالإضافة إلى أثر العمليات والأحداث الاقتصادية في هذه الحقوق.

د. يجب أن توضح طريقة الحصول على الموارد وكيفية استخدامها في شكل أصول مختلفة وكذلك أية معلومات تعمد في تقييم الأداء والتنبؤ بالارباح في المستقبل.

#### ٤- أهم التقارير المحاسبية:

لما كان الهدف الأساسي للمحاسبة هو إعداد معلومات مالية عن المنشأة لذا فإن هذه المعلومات تلخص في تقارير محاسبية مصممة لمقابلة احتياجات خصائص التوازن لهذه المعلومات سواء من داخل المنشأة أو خارجها وأهم التقارير المالية التي يجب أن يوفرها النظام المحاسبي للمنشأة هي (٣٩):

القوائم المالية والإقرارات الضريبية التي تقدم إلى مصلحة الضرائب والتقارير المخصصة للدائنين على إدارة المنشأة والتقارير الخاصة بالأجهزة والوكالات

---

(٣٩) أمين السيد احمد لطفي ، إعداد فرض القوائم المالية في ضوء المعايير المحلية ، الاسكندرية دار الجامعية للنشر، ٢٠٠٧م، مرجع سابق.

الحكومية بها مسؤوليات تنظيمية أو رقابية تتعلق بالاستثمارات وسوق رأس المال والقوى العاملة و البيئة(٤٠).

### مفهوم إعداد التقارير الدورية:

تعد التقارير المالية عن فترات دورية منتظمة خلال حياة الوحدة المحاسبية حتى يتسنى ابلاغ المعلومات التي تم تجميعها من حسابات المنشأة إلى الأطراف التي يعينها الأمر بعبارة أخرى فإن حياة المحاسبية التي يتم تقييمها إلى فترات دورية يعني إعداد التقارير التي تستخدم لتزويد الأطراف المعنية بمعلومات أو مؤشرات تمكنها من تقييم أداء الوحدة المحاسبية.

ومن المعتاد أن تعد هذه التقارير في الدلة عن سنة تقويمية أو سنة مالية ومن ثم تصحيح إحدى المهام الرئيسية المحاسبية المالية هي تحديد ما يخص كل من الفترات من التيار المستمر للأنشطة التي تزاولها الوحدة المحاسبية والبدل الرئيسي للفترة المحاسبية كوحدة لقياس الأداء وإعداد التقارير هو المشروع الكامل أو العملية الكاملة التي قد تستغرق فترات زمنية متباينة ومن الواضح أن الفترة المحاسبية التي تعتبر أكثر ملائمة للمنشأة التجارية و الصناعية ولمعظمة الأنشطة الهادفة للربح في الدولة حيث تعتبر كل من هذه الفترات مركز الاهتمام عند قياس الأداء وإعداد التقارير عن الوحدة المحاسبية فالفترات المحاسبية المنتظمة مهما كان أساس تحديدها فترات متسقة بطبيعتها فضلاً عن أنها تتكفل قابلية النتائج للمقارنة(٤١) .

---

(٤٠) سيد عطا الله السيد، المفاهيم المحلية الحديثة ، مرجع سابق، ص ٢٢ .  
(٤١) أمين السيد احمد لطفي، إعداد وفرض القوائم المالية في ضوء المعايير المحاسبية، الإسكندرية، الدار الجامعية للنشرة، ٢٠٠٧، ص ٦٦ .

## ثانياً: مفهوم وأواع القوائم المالية:

تمثل القوائم المالية وسيلة الإدارة الأساسية في الاتصال بالأطراف المهمة بأنشطة المنشأة فمن خلال القوائم المالية يمكن لتلك الأطراف التعرف على العناصر الرئيسية المؤثرة على المركز المالي للمنشأة وما حققه من نتائج. وتمثل القوائم المالية الناتج النهائي للعملية المحاسبية والتي تصف العمليات المالية للمنشأة وتمثل القوائم المالية حلقة الوصل بين النظام المحاسبي للمنشأة والأطراف الداخلية والخارجية، وتلتزم المنشأة عادة بإعداد أربعة أنواع من القوائم المالية الأساسية وهي: قائمة المركز المالي وقائمة الدخل وقائمة الأرباح المحتجزة وقائمة التدفقات النقدية<sup>(٤٢)</sup>.

### الهدف من قائمة الدخل:

يشار إلى قائمة الدخل أحياناً بقائمة الربح وهي تهدف إلى قياس مدى نجاح المشروع خلال فترة زمنية عادة سنة أو ربح سنة، بهذه القائمة للحكم على ربحية المشروع وتحديد قيمة الاستثمارات التي تساعدهم في التنبؤ بكمية ووقت وعدم التأكد فيما يتعلق بالتدفقات النقدية وتساعد قائمة الربح مستخدمي القوائم المالية في التنبؤ بالتدفقات المستقبلية بطرق متعددة.

### ٢/ الهدف من الميزانية العمومية:

تظهر الميزانية العمومية والتي يشار إليها أحياناً بقائمة المركز المالي عناصر الأصول والالتزامات حقوق الملكية للمشروع في تاريخ معين وهذه القائمة تحقق أحد أهداف القوائم المالية المذكورة والخاصة بتقديم معلومات عن موارد المشروع والالتزامات قبل هذه الموارد سواء للدائنين أو الملاك وهناك علاقة مباشرة بين قائمة الربح وقائمة المركز المالي وفقاً للمركز المالي تظهر أثر نتيجة العمليات

(٤٢) سيد عطا السيد، النظرية المحاسبية الحديثة، عمان: دار الراجحة للنشر والتوزيع.

من ربح أو خسارة خلال الفترة المحاسبية على عناصر الاصول والالتزامات وحقوق الملكية. (٤٣)

يقوم المستخدمون للقوائم المالية وخاصة محلي القوائم المالية باستخدام البيانات الموجودة بقائمة الربح وقائمة المركز المالي لاستخراج النسب المالية التي تعكس مدى كفاءة الموارد المتاحة للمشروع ومركز السيولة واليسر المالي فالميزانية العمومية وقائمة الربح تقدمان البيانات الآتية:

#### أ/ حساب معدلات العائد:

عن طريق نسبة صافي الربح إلى إجمالي الأصول المستخدمة.

#### ب/ تقييم مركز السهولة والمرونة المالية:

وذلك بتحديد رأس المال العامل وتقييم قدرة الشركة على سداد الالتزامات قصيرة الأجل وهو ما يكس مركز السيولة للشركة أما المرونة المالية فإنها تعكس قدرة الشركة على اتخاذ القرارات اللازمة لتعبر مقدار وتوفير التدفقات النقدية مما يساعد على تلبية الاحتياجات غير الموقعة للنقدية(٤٤).

#### ٣/ الهدف من قائمة التدفقات النقدية:

إن أحد أهداف القوائم المالية تقديم المعلومات التي تساعد المستثمرين الحاليين وكذلك الدائنين والمستخدمين الآخرين في تحديد الكمية وعدم التأكد للتدفقات النقدية المتوقعة من التوزيعات والعوائد وكذلك التدفقات من بيع أو تحصيل واستحقاق الاستثمارات المالية و الفروض. ونظراً لأن قدرة المشروع على تحقيق تدفقات نقدية

(٤٣) سيد، عطا الله السيد، النظرية المحاسبية الحديثة ص ٢٤.

(٤٤) أمين السيد أحمد لطفي إعداد بغرض القوائم المالية في ضوء المعايير المحاسبية، مرجع سابق، ٦٦.

ملائمة تؤثر على قدرته على سداد التوزيعات والعوائد وبالتالي على القيمة السوقية للأسهم فإن التدفقات النقدية المتوقعة للمستثمرين والدائنين ترتبط بالتدفقات النقدية المتوقعة للمشروع الذي قام هؤلاء باستثمار أموالهم فيه سواء في صورة أسهم أو قروض. ولذلك فإن القوائم المالية يجب أن تقدم معلومات عن التوزيعات النقدية العوامل الأخرى التي تؤثر على درجة السيولة والسير المالي للمشروع وقد كان المتبع هو إعداد قائمة تبين التغيرات في المركز المالي للمشروع بجانب القوائم المالية السابق الإشارة إليها.

### ثالثاً: أنواع ومكونات القوائم المالية:

تعد المشروعات العديد من القوائم المالية فمنها أساسية يجري إعدادها بصورة منتظمة ودورية وذلك لتحقيق أهداف أساسية وفقاً لقوانين وتوصيات المنظمة المعنية وتمثل في الآتي:

#### ١/ قائمة المركز المالي (الميزانية):

تعمل قائمة المركز المالي على عكس صورة الوضع المالي لمنشأة معينة في نقطة زمنية حيث تصور الميزانية أصول المنشأة ودمومها وحقوق الملكية الخاصة بها في تاريخ معين ولكي يتمكن مستخدم القوائم المالية تعد هيكل الميزانية و العناصر التي تتكون منها والعلاقات التي تربط بينها يجب أن يتعرف على المكونات الثلاثة الأساسية التي تتكون منها قائمة لمركز المالي وهي متمثلة في الآتي:

## أ/ الأصول:

تعبر الأصول عن كل ما تملكه الشركة حيث يمكن للشركة أن تملك أصولاً ملموسة كالحسابات الآلية والمعدات والنقود وغيرها كما تمتلك أصولاً غير ملموسة كالعلامات التجارية وبراءات الاختراع وشهرة المحل<sup>(٤٥)</sup>.

**أصول متداولة:** وهي تلك الأصول التي تمتلكها الشركة ويسهل تحويلها إلى نقدية خلال عام واحد وهي مؤشر مهم لوضع الشركة المالي لأنها تستخدم في تغطية الالتزامات قصيرة الأجل ومن أهم الأصول المتداولة النقد وما يعادله والاستثمارات قصيرة الأجل ومبيعات مستحقة الدفع والمخزون السلعي وأوراق القبض.

**أصول غير متداولة (الثابتة):** وهي الأصول التي تحوزها الشركة وتحتاج إلى وقت يزيد عن عام لتحويلها إلى نقد خلال العام ، وتتمثل هذه الأصول فيما يلي:

أ/ الأرضي ب/ المباني ج/ الحاسبات الآلية د/ المدات

## ب/ الخصوم (الالتزامات):

لدى كل الشركات وحتى الرباحة منها ديون في قائمة المركز المالي ويشار إليها بالخصوم والالتزامات يعتمد نجاح الشركة بشكل كبير على مقدرها في إدارة خصومها وتنقسم الخصوم ي قائمة لمركز المالي إلى قسمين خصوم متداولة (قصيرة الاجل) وهي التزامات على الشركة والتي تدفعها في فترة لا تتجاوز سنة واحدة ومن أهم أصناف الخصوم المتداولة ما يلي: ديون الموردين التجاريين ومستحقات الزكاة وأقساط طويلة الاجل ومستحقات المساهمة إزدياد الأصول لدى الشركة، حيث حساب حقوق المساهمين في قائمة المركز المالي بطرح إجمالي الخصوم من إجمالي الأصول.

(٤٥) مرجع سابق، ص ١٠٢.

## ٢ / قائمة الدخل:

توضح قائمة الدخل كمية العوائد الداخلة لشركة من مبيعات (الإيرادات) وكمية الاموال الخارجة منها لتعطيه تكاليف هذه المبيعات (المصروفات) ولا تقتصر قراءة قائمة الدخل على خصم إجمالي مصروفات من إجمالي الإيرادات بل تقوم بتوضيح المصادر والأنواع المختلفة للإيرادات الشركة ومصروفاتها وفيما يلي بعض البنود التي توردها قائمة الدخل وهي:

### ١ / الإيرادات:

وهي عبارة عن التدفقات النقدية الداخلة للمنشأة وتتمثل في إجمالي الأموال التي تحققها الشركة في نشاطها الرئيسي وهو بيع السلع والخدمات التي تقوم بإنتاجها.

### ب / المصروفات:

وهي التدفقات الخارجة من المنشأة فهي استخدام الأصول لتحمل الالتزامات خلال فترة زمنية معينة وذلك نتيجة لانتاج السلع أو تقديم الخدمات أو القيام بأية أنشطة أخرى<sup>(٤٦)</sup>.

### ج / إجمالي الأرباح أو الخسائر (صافي الدخل):

وهو الذي ينتج عن خصم المصروفات من الإيرادات الأمر الذي ينتج منه مجمل ربح أو خسارة وعادة تعمل كل الشركات للحصول دائماً على مجمل ربح وذلك حتى لا يتوقف نشاطها.

---

(٤٦) مرجع سابق، ص ٢٤٣.

## د/ الربح التشغيلي:

لا يعد الحصول على الربح مقتصرًا على عمليات الربح والانتاج وإنما هنالك تكاليف تتحملها المنشأة مثل المرتبات والاجور ومصاريف التسويق والاعلان وغيرها فتضع لها مبالغ معينة في بداية السنة وعن إعداد قائمة الدخل في نهاية السنة يتم حسابها.

## ه/ صافي الربح (صافي الدخل):

بالإضافة إلى النفقات التشغيلية فإن على الشركة دفع مصاريف أخرى مثل الضرائب ومخصصات الزكاة الشرعية ويتم خصمها من مجمل الربح + الربح التشغيلي فنحصل على صافي الربح في معظم الشركات.

## ز/ قائمة التدفقات النقدية:

تعد قائمة التدفقات النقدية من أهم القوائم المالية وخصوصاً لشركات المساهمة حيث توضح بالتفاصيل حجم التدفقات النقدية الداخلة للشركات والخارجة منها وتوضح مصادر الأموال النقدية وسهل الاتفاق فيها. تختلف قائمة التدفقات النقدية ن قائمة الدخل حيث أنها توضح التفاصيل الدقيقة للإيرادات والمصروفات حيث أ، ما تظهره قائمة الدخل ليس عبارة عن إيرادات ومصروفات تخص عمليات البيع ولكن هنالك عمليات أخرى ذات إيرادات و مصروفات تظهرها قائمة التدفقات النقدية من الآتي:

أ. التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل.

ب. التدفقات النقدية من أنشطة الاستثمار.

ج. التدفقات النقدية من أنشطة التمويل. (٤٧)

**خامساً: المفاهيم التي تؤثر على شكل محتوى القوائم المالية:**

هناك أربعة مفاهيم محاسبية أساسية عند اعداد القوائم المالية وهي:

**١/ مفهوم الدورة التشغيلية:**

يعتبر هذا المفهوم أساسياً لتحديد تصنيف العناصر التي تظهرها الميزانية العمومية حيث يحدد هذا المفهوم كيفية الإفصاح عن عنصر معين وتصنيفه إلى عنصر قصر الأجل وطويل الأجل.

**٢ / مفهوم الدورية:**

يقصد المحاسبون بالفترة المحاسبية تلك الفترة التي تعبر عنها القوائم المالية ويختلف مفهوم الدورة ضرورة إعداد القوائم المالية عن فترات زمنية قصيرة ومع ذلك فإنه يجب ألا يكون هذه الفترات قصيرة جداً بما يؤثر على دقة المعلومات الواردة في القوائم المالية.

**٣ / مفهوم تحقيق الإيراد:**

الإيراد هو تدفق داخل أصول المنشأة نتيجة للبيع هذه المنشأة لسلع أو خدمات وفي ظل المحاسبة على أساس الاستحقاق وهو الأساس الذي تتطلبه مبادئ المحاسبة على أساس الاستحقاق وهو الأساس الذي تتطلبه مبادئ المحاسبة المتعارف عليها فإنه تتم ربط الإيراد بالفترة التي يكتب فيها.

---

(٤٧) محمد سمير الصبان، مرجع سابق، ص ١٠٢.

#### ٤ / مفهوم المقابلة:

عرفت المصروفات بأنه تكلفة الأصل التي تم التضحية بها استخدامها أو لاكتساب الايراد وعلى ضوء هذا التعريف فإنه يمكننا تعريف المقابلة بأنها تلك العملية التي يتم خلالها ربط المصروفات بالفترات التي يتم فيها الاعتراف بالايراد الذي تترتب عليه هذه المصروفات ويتم ربطها عن طريق المقابلة. (٤٨)

---

(٤٨) مرجع سابق، ص ١٣.

# **الفصل الثالث**

## **الدراسة الميدانية**

## المبحث الأول

### الدراسة الميدانية محلية بربر

#### نبذة عن محلية بربر

##### الموقع:

تقع بربر بين خطي عرض ٢٩-١٨ درجة و ٤٢-١٧ درجة وخطي طول ٢٥-٣٤ درجة و ٢٤-٣٢ درجة وتمتد على مسافة مائة كيلومتر بالضفة الغربية.

##### المساحة:

تبلغ مساحة المحلية الكلية (٤،٧١١) كيلومتر مربع وتحد جنوباً بمحلية عطبرة وشمالاً بمحلية أبو حمد ومن الشرق ولاية البحر الاحمر وغرباً ولاية الشمالية.

##### المناخ:-

مناخ المحلية شبه صحراوي ويبلغ عدد سكانها حوالي (١٨٠،٠٠٠) نسمة.

##### الأنشطة التي تمارسها المحلية:

يمارس سكان محلية بربر الزراعة والنشاط التجاري وأخيراً حقل النشاط الصناعي و التعدين.

##### التقسيم الإداري بالمحلية:-

تضم محلية بربر أربعة وحدات إدارية هي وحدة مدينة بربر، وحدة العبيدية، القاروف، وحدة ريفي بربر، وحدة الباقوة وكل وحدة إدارية تضم مجموعة من القرى والاحياء في (٤-١) لجنة شعبية كمستوى أدنى للحكم.

##### التعليم:-

مدارس الاساس ١١٤ مدرسة

المدارس الثانوية ٢٣ مدرسة ثانوية حكومية و ٢ مدرسة ثانوية خاص  
المعاهد ٢ معهد حرفي ومدرسة صناعية واحدة.

#### المستشفيات:-

عددها أربعة ومستشفيات وهي:-

١- مستشفى بربر.

٢- مستشفى القميرات .

٣- مستشفى كدباس.

٤- مستشفى الباوقه.

الميزانية المجازة للمحلية عام ٢٠١٥م بلغت ٨١,٠٨٣,٠٠٠ جنية.

#### التعدين:-

توجد بالمحلية عدد من الشركات الكبرى العاملة في مجال التعدين وهي:-

١- شركة حجابيه للتعدين.

٢- شركة أم درمان للتعدين.

٣- شركة متابسر المغربية.

٤- شركة صحارى.

٥- شركة موتاس.

#### مصانع الاسمنت:

توجد بالمحلية (٢) مصانع اسمنت.

١- مصنع اسمنت بربر - جنوب بربر.

٢- مصنع اسمنت التكامل جنوب بربر.

كما يوجد مصنع للمواد البلاستيكية بمدينة بربر.

## المشاريع الاستثمارية:

- ١-الراجحي.
- ٢-مشروع رأس الوادي الزراعي.

## المشاريع الزراعية الكبرى:-

- ١-مشروع الباقوة الزراعي.
- ٢-مشروع الحسا الزراعي.
- ٣-مشروع مهابلاب الزراعي.
- ٤-مشروع جاد الله الزراعي.

## ثانياً: الهيكل التنظيمي لإدارة المحلية

الإدارة العامة للشباب والرياضة:

اقسام الادارة:-

- ١-الشباب
- ٢-الرياضة
- ٣-النشئ والأطفال
- ٤-التخطيط

تهتم إدارة الشباب والرياضة بمحلية بربر .

١-الشباب: تعمل على تدريب الكادر التربوي من الجنسين على مهارات تساعد في دخل الاسرة مثل: كورسات الاسعافات الأولية، والأعمال اليدوية (تطريز خياطة) والتدبير المنزلي والتدريب الحرفي وتعاون مع الحرفين اما في النجارة والحدادة ويقوموا بتدريب الشباب على مثل هذه الاعمال.

١. الرياضة:

١-تسجيل الهيئات الشبابية والرياضية.

٢- عقد الجمعيات العمومية للأندية.

٣- دعم الأندية والاتحادات.

كما تعمل أيضاً على الاهتمام بالبنيات التحتية ورعاية الدورات الرياضية الاهتمام بالنشئ والأطفال ي عمل معسكرات محلية وولائية تمهيداً للمهرجان القومي السنوي.

### إدارة التعليم:

١. الإدارة العامة.
٢. إدارة التعليم ما قبل المدرسي.
٣. إدارة مرحلة الأساس.
٤. إدارة المرحلة الثانوية.
٥. إدارة محو الامية وتنمية المجتمع.
٦. إدارة تعليم ذوي الاحتياجات الخاصة.
٧. إدارة تعليم البنات .
٨. شئون الخدمة.

### الاقسام:

#### ١ - الإدارة العامة:

١. مسئولة عن كل أقسام التعليم بالمحلية.
٢. تقديم كل المعينات من الكتاب المدرسي والاجلاس.
٣. سد النقص في قوة المعلمين.

#### ٢ - التعليم قبل المدرسي:-

١. تنفيذ الموجهات العامة في رياض الأطفال.
٢. الإعداد لمرحلة الأساس.

### ٣- مرحلة الأساس:-

١. مسئولة من مدارس المحلية.
٢. توزيع المعلمين حسب التخصصات.
٣. الجولات التوجيهية.
٤. المسح التربوي.
٥. متابعة الأداء العام للمعلمين بواسطة مشرفي المدارس.

### ٤- إدارة محو الأمية وتنمية المجتمع:

- ١-فتح الفصول لمحو الأمية تستهدف البالغين وكبار السن.
- ٢- تشترك في تنفيذ برامج الخدمة الوطنية.

### ٥- تعليم البنات:

- ١-فتح اندية لمدارس الفتيات في المناطق القروية الغرض منها محاربة العادات والتقاليد الاجتماعية السالبة (زواج القصر).
- ٢-البرامج ا لتوعوية من خلال الملصقات والإذاعة المجتمعية.

### ٦- إدارة ذوي الاعاقة في المدارس:

١. وضع ذوي الاعاقة في المدارس.
٢. تدريب معلمين لتنفيذ برامج تربوية لذوي الاعاقة.

### ٧- شؤون الخدمة:

١. متابعة ملفات المعلمين من تنفيذ الترقيات والعلاوات.
٢. منح الاجازات.

### إدارة الصحة:

- ١-الرعاية الصحية الأساسية (التحصين - التغذية - الصحة الانجابية - علاج الاطفال المتكامل - العلاج الاساسي).

٢- تعزيز الصحي: (تثقيف صحي - صحة مدرسية - صحة نفسية - الأمراض غير السارية).

٣- صحة البيئة: (النفائات - سلامة المياه - رقابة الأطعمة - سلامة السكن).

٤- قسم مكافحة المتكاملة للأمراض المعدية: (الملاريا - الايدز - الدرن - الوبائيات).

٥- المراكز الصحية: (العلاج، التشخيص).

٦- السكان.

٧- الإحصاء والمعلومات.

تقديم خدمات الرعاية الصحية الأساسية ومكافحة الأمراض المعدية، تعزيز الصحة والمحافظة على البيئة.

#### إدارة المرأة والأسرة:-

تهتم بالمرأة متمثلة في دور المؤنات ومراكز التحفيظ من حيث التلاوة الثابته والجماعية والدروس الفقهية وجلسات الصلاة على الرسول صلى الله عليه وسلم وأيضاً تهتم بتخفيف حدة الفقر وسط النساء وتوفير المشروعات لهن.

#### إدارة الإرشاد والتوجيه:-

تهتم ببناء المساجد والخلوي ومجالس المساجد في كل أنحاء المحلية ويتبع لها الدعاء والمرشدين الدينيين وهي إدارة ترضى وتنظم المحاضرات والندوات والدروس واعمار المساجد واصلاح ذات البين وزيادة الخلوي الكبيرة بالمحلية والليالي الثقافية في المراكز وتنظيم واعداد وارسال القوافل الدعوية إلى المناطق ويتبع لها إدارة الحج والعمرة وهي تحتفل بالمناسبات الدينية داخل المحلية.

#### مفوضية العمل الطوعي:-

تعتمد تسجيل وإعادة تسجيل المنظمات والهيئات والجمعيات والاتحادات واللجان الشعبية والتطوير داخل المحلية وتعتمد بالمسئولية الاجتماعية وسط المجتمع ولها

دور كبير أثناء الكوارث الطبيعية من فيضانات وغيرها من حيث توفير الأجواء ومخاطبة المنظمات في هذا الشأن.

#### **مجلس رعاية الطفولة:-**

مجلس يهتم برعاية النشئ ورعاية إبداعاتهم وواهبه وثقافتهم وتهتم برعاية الطفولة ورعايتها من الرذيلة وتحمي الطفولة من الظواهر السالبة بواسطة حملة سليمة.

#### **مجلس المعاقين حركياً:-**

يهتم هذا المجلس بشرائح الفئات الخاصة من (المكفوفين - المعاقين حركياً - الصم و البكم).

#### **الإدارة المالية:**

١. قسم الحسابات
٢. قسم شؤون الخدمة
٣. قسم الإيرادات.
٤. قسم التنمية.
٥. قسم الشراء والتعاقد.
٦. قسم الإدارة العمومية.
٧. قسم الوحدة المالية.
٨. التشريف والعمل.

#### **الإدارة العامة للزراعة:**

١. قسم الثروة الحيوانية.
٢. قسم التخطيط.
٣. قسم البساتين.
٤. قسم الري.
٥. قسم الإرشاد الزراعي.

٦ . قسم وقاية النبات .

٧ . قسم التقاوي .

٨ . قسم البيئة .

٩ . قسم الغابات .

#### الوحدات الإدارية: -

١ . العبيدية .

٢ . مدينة بربر .

٣ . جنوب بربر .

٤ . غرب بربر .

٥ . الباوقة .

#### الوحدات الإشرافية:

٦٣ وحدة إشرافية على مستوى المحلية تتعطي ٤٦ لجنة شعبية .

#### الأهمية: -

متابعة العمل الزراعي وتنفيذ السياسات والخطط والبرامج المسئولة من وزارة الزراعة  
الولائية والاتحادية .

#### الإدارة الهندسية:

١ . قسم الهندسة المدنية .

٢ . قسم الهندسة الميكانيكية .

٣ . قسم الهندسة الكهربائية .

# الخاتمة

وتشتمل على الآتي:

أولاً: النتائج

ثانياً التوصيات

## الخاتمة

### أولاً: النتائج

١. أن تطبيق القياس وفق معايير محاسبية موحدة يزيد من الجودة في المعلومات المحاسبية.
٢. إن الالتزام بالمعايير المحاسبية وفهمها يزيد من دقة القياس المحاسبي.
٣. إن القياس المحاسبي الدقيق يؤدي إلى جودة الأداء في الوحدات المحاسبية الحكومية.
٤. هناك أهمية للثبات في استخدام طرق القياس المحاسبي عند إعداد القوائم.
٥. إن القياس المحاسبي مهم في إعداد القوائم المالية لكافة المستخدمين.
٦. المعايير المحاسبية الدولية إطار ضروري لضمان شفافية المعلومات المحاسبية وقابلية المقارنة للقوائم المالية.
٧. إن مهنة المحاسبة قوم على فهم المعايير المحاسبية الدولية وكيفية تطبيقها.
٨. إن هناك إمام كافي بكيفية تطبيق معايير المحاسبة الدولية من قبل معدي القوائم.

### ثانياً: التوصيات:

١. إجراء ورات تدريبية للمحاسبين توضح كيفية معايير المحاسبة الدولية.
٢. إلزام المؤسسات والشركات الحكومية بإعداد القوائم المالية وفقاً للأسس والقواعد المنصوص عليها في معايير المحاسبة الدولية.
٣. تدخل دور المحاسبين القانونيين فيما يتعلق بإعداد ونشر واعتماد القوائم والتقارير المالية.
٤. تحسين البيئة الاقتصادية والمالية وتقوير المعينات اللازمة لمواكبة العولمة.

# قائمة المصادر والمراجع

## المصادر والمراجع

القرآن الكريم

أولاً: الكتب:

١. د. أمين أحمد لطفي، إعداد وعرض القوائم المالية في ضوء المعايير المحاسبية، الاسكندرية، الدار الجامعية للنشر، ٢٠٠٦م.
٢. د. أمين السيد احمد لطفي، نظرية المحاسبة منظور التوافق المحاسبي الدولي، الاسكندرية، الدار الجامعية، ٢٠٠٦م.
٣. د. حسين القاضي وآخرون، نظرية المحاسبة، عمان، الدار العالمية للنشر، ٢٠٠١م.
٤. د. حسين قاضي و مامون توفيق حمدان، نظرية المحاسبة، عمان الدار العلمية ودار الثقافة، ٢٠٠٤م.
٥. أ. د. خالد أمين عبدالله، مبادئ المحاسبة، ١٢، ط٣، القاهرة: الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، ٢٠١٦م.
٦. د. خالد جمال ، مطبوعة جامعية ، مختصر المعايير المحاسبية الدولية، الجزائر، مطبعة جامعة قاصري ورقه، ٢٠١٤م.
٧. د. رمضان محمد لي، المحاسبة المتقدمة، دراسات مشاكل محاسبية ماصرة، عمان: دار الحامد للنشر، ١٩٩٧م.
٨. د. رونالد كيسو وآخرون، وأحمد حجاج، المحاسبة المتوسطة، ج١: الرياض: دار المريح للنشر، ١٩٩٥م.
٩. د. ريتشارد شرودر وآخرون، تعريب: د. أحمد حجاج، المحاسبة المتوسطة، ج١، الرياض: دار المريح للنشر، ٢٠١٠م.
١٠. د. سيد عطا الله السيد، المفاهيم المحاسبية الحديثة، عمان: دار الراية للنشر والتوزيع، ٢٠٠٩م.
١١. د. سيد عطا الله السيد، النظرية المحاسبية، عمان: دار الراية للنشر والتوزيع، ٢٠٠٩م.

١٢. د. طارق عبدالعال حماد، تحليل القوائم المالية لأغراض الاستثمار ومنح الائتمان (اسكندرية: الدار الجامعية للنشر، ٢٠٠٦م).
١٣. د. طارق محمد الرشيد، المرشد في الاقتصاد التطبيقي، الخرطوم، ٢٠٠٥م.
١٤. د. عباس مهدي الشهرزي، نظرية المحاسبة، الكويت: دار السلاسل، ١٩٩٥م.
١٥. د. عبدالرازق الشجار، المحاسبة الحكومية، عمان: زمزم ناشرون وموزعون، ٢٠١١م.
١٦. د. عوض خلف الله العيساوي، الفرضيات والمبادئ والمحددات المحاسبية، عمان: دار دجلة ناشرون وموزعون، ٢٠٠٧م.
١٧. أ.د. محمد سمير، القياس والتحليل المحاسبي، الإسكندرية: دار التعليم الجامعي للطباعة والنشر والتوزيع، ٢٠١٣م.
١٨. د. محمد عبده مصطفى، تقييم الشركات الاوراق المالية لأغراض التعامل مع البورصة، الاسكندرية: الدار الجامعية للنشر ١٩٩٨م.
١٩. د. محمد عطية مطر وآخرون، التأهيل النظري للممارسات المهنية والمحاسبية، ط٢، عمان: دار وائل للنشر، ٢٠٠٨م.
٢٠. د. محمد عطية وآخرون، نظرية المحاسبين واقتصاد المعلومات، عمان: دار المريخ للنشر، ١٩٩٣م.
٢١. د. محمود إبراهيم عبدالسلام تركي، تحليل التقارير المالية، الرياض: دار المريخ للنشر، ١٩٩٣م.
٢٢. د. برعي عبدالحى ومحمد عباس بدوي، مقمة ي أصول المحاسبة المالية، الاسكندرية: دار الجامعة الجديدة للنشر ٢٠٠٣م.
٢٣. د. مفتاح علي، المحاسبة الدولية، دار التقدم العلمي، ٢٠١٠م.
٢٤. أ. وجدي حامد حجازي، تحليل القوائم المالية في ظل المعايير المحاسبية، الاسكندرية، دار التعليم الجامعي، ٢٠١١م.
٢٥. وليد عبدالقادر، المعايير المحاسبين الدولية، القاهرة: الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، ٢٠١٣م.

## ثانياً: الرسائل الجامعية:-

١. زين عبدالملك، القياس والإفصاح عن عناصر القوائم المالية في ظل النظام المحاسبي، رسالة ماجستير منشورة، الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية، ٢٠١٢م.
٢. شارو عبداللطيف، القياس والافصاح المحاسبي في القوائم المالية وفق المعايير المحاسبية الدولية رسال ماجستير منشورة (الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية، ٢٠١٣م).
٣. صلاح الأمين الخضر، آثار محاسبة التمويل المصرفي على الديون المنتشرة دراسة محاسبية تطبيقية، رسالة دكتوراه غير منشور: (الخرطوم: جامعة شندي، كلية الدراسات العليا ٢٠٠٨م)، ص ٣١٦.
٤. عريف نوره، إشكالية القياس المحاسبي لعناصر القوائم المالية باستخدام مدخل التكلفة التاريخية، رسالة ماجستير منشورة (الجزائر: ٢٠١٠م).
٥. محمد أحمد إبراهيم أحمد، أهمية القياس والافصاح المحاسبي في شركات البيع بالمملكة العربية السعودية، رسالة ماجستير غير منشورة (الخرطوم: جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، ٢٠٠٨م).
٦. محمد نواف حمدان، تحليل لمشاكل القياس والافصاح المحاسبي عن انخفاض قيمة الاصول الثابته في ضوء المعايير الدولية، رسالة ماجستير منشورة (القاهرة، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، ٢٠٠٦).
٧. مرشد عبدالحافظ حموده موسى، تأثير التضخم على الافصاح المحاسبي في القوائم المالية، رسالة ماجستير غير منشورة (الخرطوم، جامعة شندي، كلية الدراسات العليا، ٢٠١٥م).
٨. هناء محمد، تحليل العلاقة بين معايير المحاسبة الدولية ونوعية المعلومات المحاسبية، رسالة ماجستير، غير منشورة (الخرطوم: جامعة السودان ٢٠٠٨م)

٩. وليد زكريا: ايجابيات ومعوقات تطبيق معايير المحاسبة الدولية في الأردن  
رسالة ماجستير منشورة (عمان: المجلة الأردنية لإدارة الأعمال، ٢٠٠٥م).

### ثالثا: المقابلات الشخصية:

١- عبدالوهاب الزين محمد أحمد، نائب المدير المالي لمحلية شندي.